الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences économique

جامعة محمد خيضر– بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
شعبة العلوم الإقتصادية

الموضـــوع

دور الخدمات المصرفية الإسلامية في تعزيز القطاع المصرفي
دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري وكالة بسكرة
الفترة 2021-2023

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطلبة(ة):
1) زيد فطيمة الزهراء
2) لبعل آمال

الأستاذة المشرفة:
د/ غقال إلياس

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّـفـة	مؤسسة الانتماء
1	د/ بلعبيدي عايدة عبير	أستاذ محاضر أ	رئيسا	**جامعة بسكرة**
2	د/ غقال إلياس	أستاذ محاضر أ	مشرفا	**جامعة بسكرة**
3	د/ شاوش اخوان سهام	أستاذ محاضر أ	مناقشا	**جامعة بسكرة**

السنة الجامعية: 2024/ 2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر– بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية
و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

Université Mohamed KHIDER –Biskra
Faculté des Sciences Économiques,
Commerciales et des Sciences De gestion
Département des Sciences Economiques

الموضـــــــــــوع

دور الخدمات المصرفية الإسلامية في تعزيز القطاع المصرفي
-دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري وكالة بسسكرة
الفترة 2021-2023

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي.

إعداد الطالبتين):

–زيد فطيمة الزهراء

–لبعل آمال

الأستاذ المـشرف:

– د/ غقال إلياس

لجنة المـناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة	مؤسسة الإنتماء
1	عايدة عبير بلعبيدي	أستاذ محاضر أ	رئيسا	جامعة بسكرة
2	غقال إلياس	أستاذ محاضر أ	مشرفا	جامعة بسكرة
3	د/ شاوش اخوان سهام	أستاذ محاضر أ	مناقشا	جامعة بسكرة

السنة الجامعية: 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

قال تعالى في محكم تنزيله " و سيجزي الله الشاكرين و كذلك مصداقا لقوله"

ولئن شكرتم لأزيدنكم"

أشكر الله عز و جل أن أمدنا بالقوة و الصبر على أن أتممنا هذه المذكرة و أحمده على إنعامه علينا نور العلم، الذي أنار لنا الطريق إلى درب العلم و المعرفة.

و إعترافا بالفضل نرفع آيات الشكر و التقدير لأستاذنا و قدوتنا (غقال إلياس) الذي أشرف على هذه المذكرة و تعهدها بالتصويب في جميع مراحل إنجازها و بملاحظاته القيمة و توجيهاته التي على ضوءها سرنا حتى نكمل هذا العمل ليكون بذلك خير ربان لسفينتنا التي أبحرت بعد إنقطاع سنين و إن رست بميناء الماستر فما هو إلا إستعدادا لإبحار جديد في رحاب العلم

الإهــداء

إلى كل من تنبض قلوبنا بودهم

ملخص الدراسة

تتناول هذه المذكرة دراسة تأثير الخدمات المصرفية الإسلامية على تعزيز القطاع المصرفي، وذلك من خلال دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري في وكالة بسكرة خلال الفترة من 2021 إلى 2023. تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على كيفية تطبيق الخدمات المصرفية الإسلامية وتأثيرها على الأداء المالي والاقتصادي للبنك والقطاع المصرفي بشكل عام.

تؤكد الدراسة على الأهمية الكبيرة للخدمات المصرفية الإسلامية في تعزيز الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر. وقد أثبتت تجربة القرض الشعبي الجزائري في بسكرة أن هذه الخدمات يمكن أن تكون وسيلة فعالة لجذب شريحة واسعة من العملاء الباحثين عن حلول مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية. كما تسلط الضوء على دور الخدمات المصرفية الإسلامية في تعزيز القطاع المصرفي. أظهرت النتائج أن هذه الخدمات تسهم بشكل فعّال في زيادة الشمول المالي وجذب شريحة واسعة من العملاء الذين يفضلون المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: المصارف الإسلامية، المؤسسات المالية، القطاع المصرفي،الخدمات المصرفية

Abstract :

his memorandum examines the impact of Islamic banking services on enhancing the banking sector by studying the case of the Algerian Popular Credit Bank in the Biskra branch during the period from 2021 to 2023. The study aims to highlight how Islamic banking services are implemented and their effect on the financial and economic performance of the bank and the banking sector in general.

The study emphasizes the significant importance of Islamic banking services in enhancing financial stability and economic growth in Algeria. The experience of the Algerian Popular Credit Bank in Biskra has proven that these services can be an effective means to attract a wide range of customers seeking financial solutions compliant with Islamic law. Additionally, it highlights the role of Islamic banking services in promoting the banking sector. The results showed that these services contribute effectively to increasing financial inclusion and attracting a broad segment of customers who prefer Sharia-compliant financial products.

Keywords: Islamic banks, financial institutions, banking sector, banking services

مقدمة

مقدمة

تُعتبر المؤسسات المصرفية العمود الفقري للحياة الاقتصادية، حيث تشكل المحرك الأساسي لأي نظام اقتصادي. تلعب هذه المؤسسات دوراً حيوياً في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تجميع الموارد المالية وتوجيهها نحو مجالات الاستثمار المختلفة. يشهد القطاع المصرفي اليوم تطوراً مستمراً على جميع الأصعدة، سواء كانت تقنية أو مادية، لمواكبة التقدم التكنولوجي الهائل، وخاصة في المجال المصرفي. إن تدويل العمل المصرفي وإنشاء شبكة الإنترنت جعل السرعة والجودة في تقديم الخدمات المصرفية وسيلة فعالة لجذب العملاء. نتيجة لذلك، تسعى معظم المؤسسات المصرفية، إن لم يكن جميعها، لمواكبة هذا التطور لضمان ميزة تنافسية ومكانة مرموقة في السوق المصرفي.

تُشكّل المؤسسات المصرفية بمجموعها حلقة تتفاعل فيها مختلف مجالات النشاط الاقتصادي، مما يعني أن نمو هذا النشاط واتساعه يؤدي إلى زيادة أهمية هذه المؤسسات وتوسع نشاطها وتعدد خدماتها. وبالنظر إلى الدور الحيوي الذي تقوم به المؤسسات المصرفية في اقتصاديات الدول، فإن كفاءتها في أداء أنشطتها ووظائفها ينعكس بشكل إيجابي أو سلبي على تحقيق التنمية في تلك الدول. لذا، يتطلب من هذه البنوك العمل على زيادة فعاليتها من خلال رفع مستوى كفاءتها، وتبسيط إجراءات عملها، والارتقاء بمستوى أداء موظفيها. هذا التحسين يساهم في تطوير خدماتها المصرفية وتحقيق احتياجات ورغبات عملائها، مما يؤدي إلى رضا الزبائن والمحافظة عليهم.

تُعد المصارف الإسلامية مؤسسات مالية لا تختلف عن غيرها من المؤسسات المالية من حيث النماذج القانونية والأهداف والوسائل لتحقيق تلك الأهداف، إلا أنها تلتزم بالضوابط الشرعية الإسلامية. جاءت الشريعة الإسلامية لتوفر في الطيبات ما يغني عن الخبائث، وفي الحلال ما يغني عن الحرام، ومن هذا المنطلق تمارس المصارف الإسلامية نشاطها الاقتصادي ضمن أطر وقواعد محددة.

يمكن فهم كيفية عمل المصارف الإسلامية من خلال التفرقة بين الربح والربا. على الرغم من أن المصارف التقليدية تعتمد بشكل رئيسي على معدل الفائدة لتحقيق الربح، فإن هذا المعدل يُعتبر ربا محرماً في الإسلام. هذا الأمر خلق حرجاً كبيراً للمسلمين في تعاملهم مع البنوك التقليدية، مما دفع إلى ظهور البنوك الإسلامية التي تقوم على أسس شرعية، محاولة تجنب كل ما يمس بالضوابط الشرعية.

الدراسات السابقة :

- **الدراسة الاولى** :عبد الرحمان روان (افريل 2021) ,**واقع الفروع والنوافذالاسلامية في البنوك التقليدية بين التحديات والتطلعات** , مقال في مجلة مفاهيم للدراسات الفلسفية والانسانية المعمقة , العدد 09 , جامعة زيان عاشور – الجلفة .

تناولت هذه الدراسة موضوع واقع الفروع والنوافذ الاسلامية في البنوك التقليدية بين التحديات تهدف إلى فهم وتقييم واقع الفروع والنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، مع التركيز على التحديات التي تواجهها والتطلعات المستقبلية. قد تكون الدراسة محاولة لتحليل كيفية مواكبة البنوك التقليدية لمتطلبات الشريعة الإسلامية في تقديم خدماتها المالية، وكذلك لفهم التحديات التي تواجهها

في ذلك السياق. تعتمد الدراسة على البحث النظري والتحليل العملي للواقع المعاصر لهذه البنوك، ومن الممكن أن تشمل استقصاءات ميدانية أو دراسات حالة لبعض البنوك لتوضيح النقاط المطروحة.

الدراسة الثانية :دراسة الطالب سليمان ناصر علاقة البنوك الاسلامية بالبنوك المركزية بحث مقدم لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية 2004-2005 حيث حاول الباحث تشخيص العلاقة بين البنوك الاسلامية والبنوك المركزية وفق نماذج مختلفة ثم وقف علي اهم الاشكالات العالقة بينهما ،كما وضع تصورا لاطار العلاقة بين البنوك الاسلامية والبنك المركزي التقليدي

دراسة الطالب مطهري كمال 2011-2012 الذي تناول دراسة مقارنة بين البنوك الاسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة بنك البركة وبنك القرض الشعبي الجزائري حيث حاول الباحث ابراز اهمية العمل بنظام مصرفي إسلامي

الدراسة الثالثة:بوزيد عصام، التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة حالة بنك البركة الجزائري- مذكرة ماجيستر فرع علوم التسيير كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير . 2010- جامعة قاصدي مرباح ورقلة-، تخصص مالية المؤسسة 2009 هدفت هذه الدراسة إلى توضيح ما يمكن أن يقدمه نظام التمويل الإسلامي لهذا النوع من المؤسسات على أساس أنه يختلف عن التمويل التقليدي اختلافا جذريا ومحاولة الوقوف على واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتوضيح المزايا الكامنة في بعض الصيغ والأساليب التي قدمها التمويل الإسلامي.

اشكالية البحث:

رغم الإسهام المهم الذي تقدمه الخدمات المصرفية الإسلامية في تعزيز القطاع المصرفي، يواجه هذا النوع من الخدمات تحديات عديدة تعوق انتشارها ونموها بشكل كافٍ. يتمثل أحد هذه التحديات في قلة الوعي بمزايا وفوائد الخدمات المصرفية الإسلامية بين الجمهور، مما يقيدها في استقطاب عملاء جدد وتوسيع قاعدة عملائها. بالإضافة إلى ذلك، تواجه الخدمات المصرفية الإسلامية تحديات في مجال التنظيم والإطار القانوني، حيث قد تواجه صعوبات في التمويل والتوسع نظرًا للتشريعات القانونية المحددة للقطاع المصرفي الإسلامي في بعض البلدان. لذا، يتطلب تعزيز القطاع المصرفي الإسلامي دراسة متعمقة لتحليل كيفية تجاوز هذه التحديات وتعزيز دور الخدمات المصرفية الإسلامية في تعزيز القطاع المصرفي بشكل عام.

تساؤل الدراسة

كيف يمكن للخدمات المصرفية الإسلامية أن تسهم بفعالية في بنك القرض الشعبي الجزائري- وكالة بسكرة للفترة الممتدة 2020-2023؟

فرضيات الدراسة:

- **الفرضية الرئيسية:**

يمكن للخدمات المصرفية الإسلامية أن تسهم بفعالية في تعزيز القطاع المصرفي الجزائري، وخاصة بنك القرض الشعبي الجزائري- وكالة بسكرة خلال الفترة الممتدة من 2021 إلى 2023، من خلال تقديم حلول مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية تلبي احتياجات العملاء وتزيد من ثقتهم في النظام المصرفي.

منهجية الدراسة:

لتقديم تحليل شامل ودقيق لدور الخدمات المصرفية الإسلامية في تعزيز القطاع المصرفي، مع التركيز على بنك القرض الشعبي الجزائري – وكالة بسكرة للفترة الممتدة من 2021 إلى 2023، سيتم استخدام منهجية وصفيّة في الجانب النظري للدراسة واعتماد المنهج التحليلي بالنسبة للجانب التطبيقي تتضمن عدة مراحل وخطوات أساسية:

المنهج الوصفي:

أ. جمع البيانات:

- مصادر أولية :مقابلات مع موظفي البنك والعملاء الحاليين والمحتملين لفهم آرائهم وتجاربهم مع الخدمات المصرفية الإسلامية.
- مصادر ثانوية :مراجعة التقارير السنوية لبنك القرض الشعبي الجزائري، الدراسات السابقة، المقالات الأكاديمية، الوثائق القانونية والتنظيمية المتعلقة بالخدمات المصرفية الإسلامية في الجزائر.

ب. وصف الوضع الحالي:

- تحليل البيئة المصرفية العامة في الجزائر، مع التركيز على الخدمات المصرفية الإسلامية.
- وصف الخدمات المصرفية الإسلامية المتاحة في بنك القرض الشعبي الجزائري – وكالة بسكرة.

.2المنهج التحليلي:

أ. تحليل البيانات:

- تحليل نوعي :تحليل المقابلات والملاحظات لاستخلاص الأفكار والرؤى العميقة حول التحديات والفرص المتعلقة بالخدمات المصرفية الإسلامية.

اهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة لعدة أسباب، تتعلق بدورها المحتمل في تعزيز القطاع المصرفي الجزائري من خلال التركيز على الخدمات المصرفية الإسلامية في بنك القرض الشعبي الجزائري – وكالة بسكرة خلال الفترة الممتدة من 2021 إلى 2023. ويمكن تلخيص أهمية الدراسة كما يلي:

- ستساعد الدراسة في زيادة الوعي بين الجمهور بفوائد ومزايا الخدمات المصرفية الإسلامية، مما يمكن أن يزيد من اعتماد هذه الخدمات من قبل العملاء.
- تسهم نتائج الدراسة في تدريب وتثقيف موظفي البنك حول أحدث التطورات والممارسات في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية.
- ستساهم الدراسة في تحديد التحديات التي تواجه الخدمات المصرفية الإسلامية في الجزائر، سواء كانت قانونية، تنظيمية، أو تتعلق بالوعي المجتمعي.
- ستساعد الدراسة في استكشاف الفرص المحتملة لتحسين وتطوير هذه الخدمات، مما يمكن أن يعزز من تنافسية البنك في السوق المصرفية.
- اقتراح استراتيجيات فعالة لتحسين الخدمات المصرفية الإسلامية وزيادة كفاءتها في تلبية احتياجات العملاء.
- تقديم توصيات للبنك حول كيفية التوسع في خدماته المصرفية الإسلامية بشكل مستدام ومتوافق مع الشريعة الإسلامية.

تصميم البحث؛ وهي كالتالي:

1. هدف الدراسة: هدفت هذه الدراسة الى مدى فعالية الخدمات المصرفية الاسلامية في البنوك التقليدية

2. مدى تدخل الباحث: تتميز هذه الدراسة بالاستقلالية وحيادية الباحث عن الموضوع والابتعاد عن التحيز , اي انها دراسة موضوعية .

3. التخطيط للدراسة: تعتبر هذه الدراسة ميدانية فقط من خلال اجراء مقابلة مع بنك القرض الشعبي الجزائري

4. وحدة التحليل (مجتمع الدراسة): يتمثل مجتمع الدراسة في النظام المصرفي الجزائري دراس حالة نافذة إسلامية بالبنك القرض الشعبي الجزائري عينة الدراسة .

5. المدى الزمني: 2020-2023 تم اختيار هذه الفترة لكون البنك القرض الشعبي الجزائري وكالة بسكرة فتح نافذة إسلامية بهذه الفترة الزمنية بعد جائحة كورونا من اجل توسيع قاعدة العملاء وظهور القانون الأساسي للمعمطيات المصرفية للنظام الجزائر 02-2020

صعوبات البحث:

-صعوبة الحصول على المعلومات الميدانية، وعدم اكتراث المسؤولين بأهمية الموضوع. كان لهذا الأمر تأثير كبير على مدة وطريقة إنجاز هذا البحث، مما أدى إلى عدم تناول بعض جوانب الموضوع التي نأمل أن تكون نقطة انطلاق لبحوث أخرى مستقبلاً.

وسيتم عرض الموضوع وفق الخطة التالية:

المقدمة العامة: وفيها يتم عرض اشكالية الدراسة، فرضياتها، اسباب اختيار الموضوع، وأهميته، أهداف الدراسة، تحديد المفاهيم والمصطلحات الخاصة بالدراسة، الاشارة الى اهم الدراسات المرتبطة بالموضوع والتعقيب عليها.

الفصل الاول ".الإطار النظري النظري الدراسة": حيث قسمناه إلى ثلاثة مباحث وهي: المبحث الأول المعنون بـ ماهية المصارف الإسلامية

المبحث الثاني بعنوان: الخدمات المصرفية الإسلامية

المبحث الثالث: تجربة النوافذ الإسلامية في الجزائر

الفصل الثاني (الجانب التطبيقي للدراسة): يقسم إلى مبحثين المبحث الأول ويمثل الإجراءات المنهجية للدراسة والتعريف بالبنك محل الدراسة، المبحث الثاني متعلق بعرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية، اما المبحث الثالث فيتعلق بعرض ومناقشة نتائج فرضية الدراسة

وفي الأخير خاتمة عامة لتلخيص النتائج الرئيسية واستنتاجات الدراسة".

الفصل الأول:

الإطار النظري للدراسة

تمهيد:

أصبحت المصارف الإسلامية واقعًا ليس فقط في حياة الأمة الإسلامية بل في جميع أنحاء العالم، حيث انتشرت في معظم دول العالم، بما في ذلك الدول المتقدمة. وقد أدت هذه الانتشار إلى تطوير فكرة اقتصادية ذات طابع خاص، حيث أصبحت هذه المصارف واقعًا ملموسًا وفعّالًا يتجاوز مجرد التواجد ليشمل آفاق التفاعل والابتكار والتعامل الإيجابي مع متغيرات العصر التي يواجهها العالم اليوم.

المصرف الإسلامي مؤسسة مصرفية تزاول عملها وفق الأحكام الشرعية الإسلامية، ويلتزم في علاقاته مع عملائه بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية فلا يتعامل بالربا، وأي معاملة تتضمنه، مع التركيز على القروض الخالية من الفوائد وتطبيق قواعد التجارة الإسلامية كالغرم بالغنم والخراج بالضمان. يتميز المصرف الإسلامي بأهداف مالية واجتماعية، حيث يسعى لجذب الودائع وتنميتها واستثمارها بطرق حلال، مع التركيز على تحقيق الربح للمساهمين والمستثمرين ودعم المشروعات الاقتصادية والاجتماعية.

المبحث الأول: ماهية المصارف الإسلامية

منذ عقود قليلة، اعترفت الدول الإسلامية بنظام المصارف الإسلامية كجزء من التطورات الحديثة في الفكر الاقتصادي الإسلامي. تلعب المصارف الإسلامية دورًا حيويًا في الحياة الاقتصادية، حيث تقوم بجمع الودائع من الجمهور ثم إعادة توظيفها من خلال عمليات مصرفية مع عملائها، مما يسهم في استثمار الأموال وتفعيل السياسات الاقتصادية للدولة.

المطلب الأول: مفهوم المصارف الإسلامية

تعددت تعاريف ومفاهيم المصارف الإسلامية:

عرفت الدول الإسلامية نظام المصارف الإسلامية منذ عقود قليلة إذ تعتبر المصارف الإسلامية من أحدث مستجدات الفكر الإسلامي في المجال الاقتصادي، إذ تنهض المصارف الإسلامية بدور حيوي في الحياة الاقتصادية بما تقوم به من تجميع المدخرات من الجمهور ثم إعادة توظيفها من خلال عمليات مصرفية مع عملائها بما يساهم في استثمار الأموال وتفعيل السياسة الاقتصادية للدولة. (الشراح، 2004، صفحة 72)

المصرف الإسلامي يُعرَف بأنه المصرف الذي يلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع عملياته المصرفية والاستثمارية، وذلك من خلال تبني مفهوم الوساطة المالية القائمة على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة. (باديس و وآخرون، 2021، صفحة 211)

البنوك الإسلامية تُعرَف أيضًا بأنها مؤسسات مالية تهدف إلى تصحيح دور المال في المجتمع، حيث تعمل وفقًا للشريعة الإسلامية وتلتزم بالقيم الأخلاقية المشتركة التي جاءت بها الديانات السماوية. تقوم هذه البنوك بتوظيف أموالها بشكل يخدم المصلحة العامة في المقام الأول، وتعمل على توجيه الأفراد نحو الإنفاق الحكيم وتعليمهم فنون الادخار وتنمية استثماراتهم بما يعود بالنفع على المجتمع والأفراد. كما تسعى هذه البنوك إلى تحقيق التكافل الاجتماعي من خلال تشجيع أفراد المجتمع على أداء الزكاة وجمعها وتوجيهها للمشاريع الخيرية من خلال مؤسساتها المالية الشرعية. (مختاري، 2008، صفحة 18)

يمكن القول بأن المصرف لا يُعتبر إسلاميًا إلا إذا كانت جميع أعماله ملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية، سواء في القول والفعل والتطبيق.

كما يعرف المصرف الإسلامي على أنه مؤسسة مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطاتها الاستثمارية وإداراتها لجميع أعمالها بالشريعة الإسلامية ومقاصدها وكذلك بأهداف المجتمع الإسلامي داخليا وخارجيا. (مصطفى ، 2006، صفحة 09)

ويعرف أيضا بأنه مؤسسة إسلامية تعمل في مجال الأعمال بهدف تطوير الفرد والمجتمع المسلم وتوفير الفرص المناسبة للنهوض، ملتزمة بالقيم الإسلامية والاعتماد على مبادئ الحلال والحرام. (الموسي ، 2012، صفحة 27)

كما قدم آخرون مفهوم المصارف الإسلامية ككيان مالي يجمع بين الرؤى الاستثمارية والاقتصادية الصحيحة، ويتضمن رأسمالاً يسعى لتحقيق أرباح حلال. تهدف هذه المصارف إلى إيجاد قنوات تجسد القيم والمبادئ الأساسية للاقتصاد الإسلامي، وتحولها من مجرد نظرية إلى واقع ملموس. تعتمد هذه المصارف على جذب رؤوس الأموال، التي قد تكون غير مستغلة، لتمكين أصحابها من التعامل مع من يشعرون بالراحة في التعامل معها. (آل سعود، 1979، صفحة 27)

انطلاقا من التعاريف السابقة يمكن القول أن المصارف الإسلامية هي مؤسسات مالية وبنكية واجتماعية وتنموية، تهدف إلى استقبال الأموال من مختلف المتعاملين وتوجيهها لأنشطة تتماشى مع الشريعة الإسلامية. تهدف هذه المصارف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تعود بالفائدة على الأفراد والمجتمع والاقتصاد بشكل عام.

المطب الثاني: خصائص المصارف الإسلامية

تميز المصارف الإسلامية بعدة خصائص تميزها عن المصارف التقليدية، منها:

1-الابتعاد عن التعامل بالفائدة:

يعتبر استبعاد التعامل بالربا واحدة من أهم ميزات البنوك الإسلامية، نظرًا للمساوئ والأضرار التي يسببها الربا على المجتمع. يُعتبر الربا قمة الظلم والاستغلال، حيث يتجاوز ذلك إلى عدم مراعاة حالة المديون وظروفه، مما يتيح للطبقات الثرية السيطرة على الطبقات الأخرى في المجتمع، وخاصة الطبقات الفقيرة التي يتم تضعيفها واستغلالها بشكل مفرط. يأتي الإسلام لحماية الفرد والمجتمع من الاستغلال، ويركز على الوحدة والتآخي والتكافل، ويعتبر كل الأساليب التي تساعد في القضاء على الطبقة الاستغلالية الظالمة جزءًا من رسالته الإنسانية والاجتماعي. (داوود، 2011، صفحة 55)

2-تميز العلاقة مع المودعين

يتميز العلاقة مع المودعين في المصارف الإسلامية بعدم التعامل بالفوائد، بخلاف المصارف التقليدية. هذا يتطلب تكييف العلاقة مع المودعين لتختلف عن العلاقة القائمة على الديون والفوائد في المصارف التقليدية. تم اعتماد نموذجين لتكييف هذه العلاقة: (لعمش، 2011، صفحة 07)

أ-نموذج الوكالة:

يعتبر المصرف الإسلامي في هذا النموذج وكيلاً عن المودع في إدارة أمواله المودعة لديه، ويكون ذلك في مقابل الحصول على أجرة يتم الاتفاق عليها بين الطرفين مسبقاً وبموجب عقد بينهما، وتستحق سواء تحقق الربح أم لم يتحقق.

ب–نموذج المضاربة:

يعتبر المصرف الإسلامي في هذه الحالة مضارباً (رب العمل) بأموال المودعين (رب المال)، حيث يقوم باستثمار هذه الأموال وفق مجموعة من الصيغ والأساليب التي تراعي ضوابط المعاملات المالية الإسلامية، ويستحق مقابل ذلك الجزء المتفق عليه من الأرباح المتولدة عن الاستثمار على أساس المشاركة.

4–تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية

تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية يتطلب فهمًا للدور الاجتماعي للمال. فالاهتمام بالجوانب الاجتماعية لهذا المجال ينبع من جذور دينية عميقة. على سبيل المثال، يعتبر البنك الإسلامي، كمؤسسة مالية ومصرفية اجتماعية، بأنه يجمع الودائع من الأفراد والمؤسسات ويستثمرها في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي، بهدف خدمة المجتمع. وبالتالي، يظهر أن التنمية الاقتصادية مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالتنمية الاجتماعية. فالبنك الإسلامي لا يهدف فقط إلى تحقيق العوائد المالية، بل يسعى أيضًا إلى تحقيق العوائد الاجتماعية. (ناصر و بوشرمة، 2009، صفحة 308)

5–القضاء على الاحتكار الذي تفرضه بعض شركات الاستثمار

القضاء على الاحتكار الذي تفرضه بعض شركات الاستثمار يُعتبر هدفًا مهمًا، تهدف هذه الشركات إلى احتكار أسهمها ومنع المساهمين الجدد من المشاركة في رأس مالها. وللتغلب على ذلك، تلجأ تلك الشركات إلى إصدار السندات لجذب رأس المال الجديد، مع الحفاظ على استمرارية ملكية الأسهم للمساهمين الحاليين فقط.

أما بالنسبة للمصارف الإسلامية، فإنها تتبنى نهجًا مختلفًا. فهي لا تصدر سندات بسبب تحريمها من قبل فقهاء الشريعة، بل تزيد من رأس مالها عبر التوسع في أعمالها وفتح أبواب الاكتتاب على أسهمها لجميع الراغبين.

المطلب الثالث: أهداف المصارف الإسلامية

تتمثل أهداف المصارف الإسلامية في الآتية: (مختاري، 2008، صفحة 20)

1. إحياء المنهج الإسلامي في المعاملات المالية والمصرفية:

–الالتزام بالقواعد والمبادئ الإسلامية في المعاملات المالية والمصرفية.

-تطبيق وظيفة رأس المال في الإسلام.

-دعوة الأفراد المجتمع إلى اتباع السلوك الإسلامي في استثمار وتوظيف أموالهم.

2.تحقيق آمال وطموحات أصحاب المصرف والعاملين به:

-توفير عائد مالي جيد للمساهمين.

-توفير بيئة عمل محترمة ومناسبة للعاملين.

3.إشباع حاجيات الأفراد المالية:

-تطوير وسائل اجتذاب الأموال وتوجيهها نحو الاستثمار بالأسلوب المصرفي.

-توفير التمويل اللازم للقطاعات المختلفة في التنمية بمراعاة القواعد الإسلامية.

-توسيع نطاق التعامل مع القطاع المعرفي بتقديم الخدمات المصرفية غير الربوية.

4-رعاية متطلبات ومصالح المجتمع:

-تفعيل الحياة الاقتصادية والاجتماعية بتيسير المعاملات الشرعية.

-المساهمة في حل مشكلات المجتمع وتوفير الدعم للمنظمات التي تخدم مصالح البيئة والأقليات.

ومنه يمكن القول أن أهداف المصارف الإسلامية تتمثل في تحقيق التوازن بين الربح والمسؤولية الاجتماعية والتزامها بالقيام والمبادئ الإسلامية في جميع أنشطتها المصرفية.

يمكن تقسيم أهداف المصارف الإسلامية إلى مجموعتين:

أ-البعد الاقتصادي: (المغربي، 2004، صفحة 279)

- المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- تحقيق أعلى عائد ممكن للمساهمين والمستثمرين.
- استغلال موارد البنك بشكل شرعي.
- تشجيع الادخار وجمع الموارد للاستثمار.

- دعم إقامة المشروعات الاستثمارية.
- توفير التمويل بمختلف آجاله وتأمين مستلزمات الإنتاج.
- تقديم جميع الخدمات المصرفية.

ب-البعد الاجتماعي: (بشير، 2012)

- المساهمة في تحقيق مجتمع التكافل الاجتماعي.
- تعزيز المبادئ والتعاليم الإسلامية في المجتمع.
- تقديم بدائل إسلامية للمعاملات المصرفية التقليدية.
- المساهمة في رفاهية المجتمع ومعالجة مشاكله.
- دعم البنية الاجتماعية من خلال جمع وتوزيع الزكاة.
- توفير رعاية اجتماعية للموظفين في البنك والشركات التابعة له.

المبحث الثاني: الخدمات المصرفية الإسلامية

تتميز الخدمات المصرفية الإسلامية بأنها جزء من النظام المالي الذي يستند إلى مبادئ الشريعة الإسلامية. تتضمن هذه الخدمات تقديم الحلول المالية التي تتجنب الربا وتشجع على المشاركة العادلة في الأرباح والخسائر، إلى جانب تقديم الخدمات الاستشارية التي تلبي احتياجات العملاء وتتوافق مع القيم والمبادئ الإسلامية.

المطلب الأول: ماهية الخدمات المصرفية الإسلامية

الخدمات المصرفية الإسلامية تمثل نهجاً فريداً في عالم الخدمات المالية، حيث تستند إلى المبادئ والقيم الإسلامية في تصميمها وتقديمها. تتميز هذه الخدمات بتوفير الحلول المالية والمصرفية وفقاً للأحكام الشرعية الإسلامية، مما يجعلها جاذبة لشرائح واسعة من المتعاملين الذين يبحثون عن خدمات تتماشى مع قيمهم ومعتقداتهم.

يمكن أن نعرف الخدمات المصرفية الإسلامية بأنها تلك الخدمات المالية والاستشارية التي تقدمها البنوك لعملائها، وتسمح بتوظيف اماال وفق أحكام ومقاصد الشريعة الإسلامية على أساس الاشتراك في الربح والخسارة أو مقابل عائد أو عمولة أو أجر، ولا تشتمل على ربا أو اتجار في الائتمان، لأجل تنمية المال وتحقيق منفعة الفرد والمجتمع في آن واحد.

(زعيط و بن ابراهيم، 2021، صفحة 76)

يقوم المصرف الإسلامي على تأدية معظم الخدمات المصرفية التي تؤديها المصارف التجارية، والمصارف التنموية المتخصصة، وذلك دون استخدام الفائدة كعامل تعويض للعملاء واستبدالها بحصة من الربح. (عبد الرحيم، 2010، صفحة 97)

تُعرف الخدمات المصرفية الإسلامية بتقديم المصارف للمنافع المالية والاستشارات التي تلبي حاجات ورغبات عملائها، وذلك من خلال تسهيل المعاملات المالية والاقتصادية في المجتمع. يتم تقديم هذه الخدمات مقابل رسوم أو أجور معتدلة، مع الالتزام بعدم ارتكاب مخالفات شرعية مثل الربا أو الممارسات ذات الطابع الغير مشروع. (الجليدي، 2022، صفحة 22)

تتضمن الخدمات المصرفية الإسلامية مجموعة من الخدمات التقليدية كالودائع والتمويل وإدارة الثروات، ولكن بطرق تتماشى مع الشريعة الإسلامية، مثل تجنب الفوائد الربوية والاستثمار في أنشطة متوافقة مع الشريعة.

بالإضافة إلى ذلك، تهدف الخدمات المصرفية الإسلامية إلى تحقيق الربح بطرق مبتكرة ومتوافقة مع الشريعة، وتسعى أيضاً إلى جذب عدد أكبر من المتعاملين من خلال تلبية احتياجاتهم بطريقة شرعية ومبتكرة، مما يساهم في تعزيز العلاقة بين العميل والمصرف وتعزيز الثقة في النظام المالي الإسلامي، حيث تعد الخدمات المصرفية الإسلامية محوراً رئيسياً في تطور النظام

المالي الإسلامي وتعزيزه، وتسهم في تقديم حلول مالية شرعية ومبتكرة للمتعاملين في مختلف أنحاء العالم. (نصري و أبو مؤنس، 2010، صفحة 05)

حيث تصنف الأعمال المصرفية إلى ثلاث مجموعات:

1-مجموعة أعمال الخدمات المصرفية: شمل هذه المجموعة الخدمات مثل استقبال الودائع وتحصيل الشيكات وإصدار الاعتمادات المصرفية وخطابات الضمان وغيرها، عندما يتم تقديمها بالكامل.

2-مجموعة أعمال التسهيلات المصرفية: تتضمن هذه المجموعة الكفالات والضمانات، وهي خدمات مصرفية بشكل عام، ولكن ليست مغطاة بشكل كامل.

3-مجموعة أعمال الاستثمار: ويقصد به توظيف المصرف الجزء من أمواله الخاصة أو الأموال المودعة لديه في مشاريع تعود بالربح على الطرفين (المصرف والمودع). (بوسماحة، 2017، صفحة 239)

المطلب الثاني: صيغ التمويل الإسلامي

ما يميز المصارف الإسلامية هو الصيغ والأساليب التي تعتمدها، حيث تسعى هذه المصارف لتقديم قيمة مضافة باستخدام صيغ خالية تمامًا من الربا وتتبع أحكام الشريعة الإسلامية. وهذا ما يجعلها مميزة وتحظى بقبول واسع، حيث تحافظ على مبادئ الشريعة وتتيح الخدمات المالية والبنكية بما يتماشى معها.

أولا: صيغة المشاركة: (شلبي، 2005، صفحة 111)

تعتبر صيغة التمويل بالمشاركة من بين أفضل الأساليب التمويلية التي يقدمها البنك الإسلامي، حيث أصبح يُعرف عادةً ببنك المشاركة. يستند التمويل بالمشاركة إلى مبدأ قديم، حيث يُمنح البنك الإسلامي تمويلاً للعميل بالمبلغ المطلوب، ويشارك العميل في هذا التمويل بمبلغ إضافي بالإضافة إلى خبرته في المشروع أو العملية. يتم هذا التمويل دون الحصول على فوائد ثابتة (ربا) كما هو الحال في البنوك الغير إسلامية. ومع ذلك، يشارك البنك الإسلامي في النتائج المحتملة، سواء كانت ربحًا أم خسارة، وفقًا للاتفاق الذي يتم التوصل إليه مسبقًا في بداية المشاركة.

يُحدد عائد العميل المشارك بنسبة معينة من صافي الأرباح، ويتم توزيع الأرباح الباقية كعائد لرأس المال بين البنك الإسلامي والعميل بنسبة تعتمد على رأس المال الذي قدمه كل منهما في المشروع أو العملية. في حالة الخسارة، يتم توزيعها بين البنك والعميل وفقًا لمساهمتهما في رأس المال، دون أن يحصل العميل على عائد نتيجة عمله.

دليل شرعي عن صيغة المشاركة:

من القران الكريم: وجاء في قوله تعالى: (فان كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث) سورة النساء -12-

من السنة المطهرة: جاء في الحديث فيما يروي عن ابي هريرة رضي الله عنه عن النبي صل الله عليه وسلم: قال الله عز وجل: "أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه، فإذا خانه أحدهما صاحبه خرجت بينهما". (شلبي، 2005، صفحة 111)

تشمل أشكال المشاركة عدة أنواع، وهي: (معطي، 2015، صفحة 337)

1. المشاركة الثابتة في رأس المال: حيث يُحافظ كل شريك على حصته الثابتة في المشروع حتى نهايته، دون تغيير في النسبة المُشارَكة.
2. المشاركة المنتهية: يتم تحديد فترة زمنية مُحدَّدة للتمويل، وتُسمى كذلك لأن الشركاء يتفقون على تنتهي بنهاية تلك الفترة.
3. المشاركة المتناقصة: يتم بموجبها الاتفاق على أن يحل أحد الشركاء محل البنك في ملكية المشروع، إما دفعة واحدة أو على مراحل محددة.

ثانيا: بيع المرابحة

تعتبر المرابحة للآمر بالشراء من أكثر صيغ التمويل المعتمدة لدى المصارف الاسلامية شيوعا. وبالرغم من كثرة ما كتب في هذا الموضوع إلا أن التساؤلات لا تزال تتوارد حول مدى مشروعية هذا البيع بالصيغ التي تجريها البنوك الإسلامية. (مهاوات و طه، 2020، صفحة 93)

تُعد المرابحة أيضًا واحدة من أكثر أساليب التمويل انتشارًا، حيث يقوم البنك من خلال هذه الصيغة بشراء السلع الاستهلاكية والأصول الإنتاجية التي يحتاجها العملاء. في الواقع العملي، تُطبَق هذه الصيغة تحت مسمى "بيع المرابحة للعميل بالشراء"، وتتضمن هذه الصيغة عقدين: عقد الوعد بالشراء وعقد البيع بالمرابحة. يقدم العميل طلبًا للبنك لشراء سلعة محددة، ويقوم البنك بشرائها ثم بيعها للعميل مع تحديد ربح متفق عليه مسبقًا. يتم سداد المبلغ على دفعات دورية. (العاني ق.، 2013، صفحة 78)

دليل شرعي عن صيغة المشاركة:

والبيع مشروع في الإسلام استنادا لقوله سبحانه وتعالى: "وأحل الله البيع وحرم الربا" (سورة البقرة، صفحة 275)

أما الدليل من السنة؛ قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "فبيعوا كيف شئتم". (صحيح مسلم، صفحة 647)

ثالثا: المضاربة

المضاربة تسهم في تحقيق التعاون والتكافل والترابط الاجتماعي من خلال توفير روابط بين الأفراد من خلال النشاط المالي والعمل. لفهم هذه العملية بشكل أفضل

المضاربة لغة:

مشتقة من الفعل ضرب، ضرب في الأرض، أي خرج تاجرا، وضربت الطير، أي خرجت تبتغي الرزق، والضرب هو السير في الأرض.(ابن منظور، 1993، صفحة 544)

اصطلاحا:

دفع المال لمن يعمل به، والربح بينهما على ما شرطا (بركة، 2015، صفحة 71)

وتعرف المضاربة أيضا بأنها: دفع مال معين معلوم لمن يتجر فيه بجزء مشاع معلوم له من ربحه، وأهل العراق يسمونها مضاربة وأهل الحجاز يسمونها قراضا. (نصار، 2010، صفحة 43)

والقِرَاض من قرض، وهو أصل يدل على القطع، يقال: قرضت الشيءَ بالمقراض، والقرض ما يُعطيه الإنسان من ماله ليقضاه، وكأنه شيء قد قطعه من ماله والقراض في التجارة هو من هذا الأصل، وكأن صاحب المال قد قطع من ماله طائفة، وأعطاها للعامل ليتاجر واقتطع له قطعة من الربح. (محمد أحمد، 2014، صفحة 04)

وهي أيضا عقد مشاركة في الاتجار بين مالك رأس المال وعامل يقوم بالاستثمار بما لديه من خبرة ومقدرة على تسيير الأعمال، ويتم توزيع الربح في نهاية كل اتفاقية وفق النسب المتفق عليها في العقد (البسلاني، 2012، صفحة 149)

دليل شرعي عن صيغة المضاربة:

-من القرآن الكريم: "وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلوات إن خفتم أن يفتنكم الذين كفروا إن الكافرين كانوا لكم عدوا مبينا ". (سورة النساء، صفحة 101)

"فَاضْرِبُوا فَوْقَ الأَعْنَاق وَاضْرِبُوا مِنْهُم كُل بَنَانٍ". (سورة الأنفال، صفحة 12)

-من السنة الشريفة: ورد في السيرة أن النبي (ص): خرج في مال خديجة رضي الله عنها مضاربة إلى الشام. (رواه مسلم)

– عن صهيب عن أبيه قال: قال النبي (ص): ثلاثة فيهن البركة "البيع إلى أجل، والمقارضة، خلط البُرْ بالشعير للبيت لا للبيع ". (رواه ابن ماجه)

رابعا: الاجارة

تعريف الإجارة لغة: اسم للأجرة على وزن فعالة، من اجر يأجر (محمود نصار، 2015، صفحة 07). وهو ما أعطيت من أجر في عمل، والأجر: الثواب؛ وقد أجره الله يأجره ويأجِره أجراً، وآجره الله إيجاراً، والأجير: المستأجر، وجمعه أُجراء، والأجرة : الكراء، تقول: استأجرت الرجلَ، فهو يأجرني ثماني حجج، أي يصير أجيري، آجرته الدار: أكريتها، والأجرة والإجارة، والأُجارة ما أعطيت من أجر. (سميران، 2013، صفحة 130)

اصطلاحا: تمليك منفعة معلومة زمنا معلوما بعوض معلوم. ومعناه أن يستأجر شخص شيئا معينا لا يستطيع الحصول عليه، أو لا يريد ذلك لأسباب معينة، ويكون ذلك نظير أجر معلوم يقدمه لصاحب الشيء. (صالحي، 2003، صفحة 52)

دليل شرعي عن صيغة الإجارة:

من القرآن الكريم: قوله عز وجل على لسان إحدى ابنتي شعيب عليه السلام "قالت إحداهما يآأبت استأجره إن خير من استأجرت القويُّ الأمين ". (سورة القصص، صفحة 26)

وقوله أيضا :"فإن أرضعن لكم فأتوهن أُجورهن" (الطلاق، الآية 06)

من السنة الشريفة :قوله صلى الله عليه وسلم "أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه ". (رواه ابن ماجه)

وعن عائشة رضي الله عنها قالت :" واستأجر النبي (ص) وأبو بكر رجلا من بني الدِّيلِ ثم من بني عبد بن عدي هاديًا خِريتاً الخريتُ الماهرُ بالهداية "!.

خامسا: السلم

أ–تعريف السلم لغة: السّلم بالتحريك؛ السلف يقال أسلم، وسلم إذا أسلف، وهو أن تعطي ذهبا وفضة في سلعة معلومة، إلى أمد معلوم، فكأنك قد أسلمت الثمن إلى صاحب السلعة، وسلمته إليه. وأسلم الرجل في الطعام، أي أسلف فيه. (القاموس والمحيط، صفحة 1/466)

ب–اصطلاحا: بيع شيء موصوف في الذمة بغير جنسه مؤجلا. (الكشناوي، صفحة 311/2)

كيفية توظيفه في المصارف الإسلامية:

تستخدم البنوك الإسلامية عقد السلم كأداة تمويلية فعّالة في العصر الحالي، نظراً لمرونتها وقدرتها على تلبية احتياجات التمويل المتنوعة للعملاء. يتم توظيف عقد السلم في البنوك الإسلامية بالطرق التالية:

1. السلم المباشر: يتضمن دفع المصرف الإسلامي لثمن السلعة للمتعامل على الفور، مع استلام السلعة في وقت محدد متفق عليه لاحقاً. يتم هذا النوع من السلم مع التجار، والمزارعين، والصناعيين، والمقاولين، وغيرهم من الفئات الاقتصادية.

2. السلم البيعي: يشمل بيع السلعة التي تم الاتفاق على بيعها بواسطة البنك الإسلامي لجهة ثالثة بنفس الشروط التي تم بها شراء السلعة. يحصل البنك الإسلامي هنا على ربح من الفارق بين سعر الشراء وسعر البيع.

3. السلم العكسي: يتضمن بيع السلعة من المصرف الإسلامي إلى العميل بسعر محدد وبالتقسيط، وبموافقة العميل على تحمل الزيادة في السعر نتيجة للتقسيط. (خلف، 2006، الصفحات 348-349)

دليل شرعي عن صيغة السلم:

من القرآن الكريم : قوله عز وجل: "يا أيها الذين أمنوا ذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه ".

سادسا: الاستصناع:

–تعريف الاستصناع لغة: طلب صنع الشئ، مثل أن نقول اصطنع فلان خاتما، أي سال الرجل أن يصنع له الخاتم، فالصناعة هي حرفة الصانع، وعمله الصنعة. (اسماعيل و أبو سفرة، 2014، صفحة 49)

–اصطلاحا: وهو عقد على مبيع موصوف في الذمة اشترط فيه العمل على وجه مخصوص؛ وقيل هو عقد مع صانع على عمل شيء معين في الذمة ، أي العقد على شراء ما سيصنعه الصانع تكون العين والعمل من الصانع ،فإذا كانت العين من المستصنع لا من الصانع فان العقد يكون إجارة لا استصناعا وبعض الفقهاء يقول : إن المعقود عليه هو العمل فقط لان الاستصناع طلب الصنع وهو العمل. (العيادي، 2014، صفحة 49)

دليل شرعي عن صيغة السلم:

–من القرآن الكريم: قوله عز وجل: " قالوا يا ذا القرنين إن يأجوج ومأجوج مفسدون في الأرض فهل نجعل لك خرجا على أن تجعل بيننا وبينهم سدا ". (الكهف، صفحة ، الآية 94.)

–من السنة الشريفة: فعن عبد الله بن عمر رضي الله عنه: أن النبي علية الصلاة والسلام "اصطنع خاتما من ذهب وجعل فصه في بطن كفه إذا لبسه، فاصطنع الناس خواتيم من ذهب، فرقي المنبر، فحمد الله وأثنى عليه، فقال: إني كنت اصطنعته، واني لا البسه فنبذه، فنبذ الناس ". (مسلم.، و البخاري، صفحة 4815)

المبحث الثالث: تجربة النوافذ الإسلام في الجزائر

تعتبر النوافذ الإسلامية مصدرًا تمويليًا هامًا في البنوك التجارية الجزائرية، حيث تلعب دورًا أساسيًا في جذب المزيد من رؤوس الأموال الإسلامية. هذه النوافذ تساهم بشكل كبير في الاستحواذ على حصة كبيرة في سوق رأس المال، مما يعزز من القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية في القطاع المالي.

تعتمد هذه النوافذ على تقديم منتجات وخدمات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، مما يجذب شريحة واسعة من العملاء الذين يفضلون التعاملات المالية الإسلامية. وقد ساهم هذا التوجه في توسيع قاعدة العملاء وزيادة حجم الاستثمارات، وبالتالي تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي في الجزائر

المطلب الأول: النوافذ الإسلامية في الجزائر

أولا: مفهوم النوافذ الإسلامية:

للنوافذ الإسلامية مجموعة من التعاريف نذكر منها:

عرَّف النظام 18-2 في مادته الثانية العمليات المصرفية التشاركية بأنها كل العمليات التي تقوم بها المصارف والمؤسسات المالية، والتي تشمل تلقي الأموال، وعمليات توظيف الأموال، وعمليات التمويل والاستثمار التي لا تترتب عليها فوائد. تركز هذه العمليات بشكل خاص على فئات المنتجات التالية: المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، الاستصناع، السلم، والودائع في حسابات الاستثمار. (بن زراع، 2021، صفحة 103)

وحسب المادة 17 من النظام رقم 20-02 المؤرخ في 24 مارس 2020، يُعرف النوافذ الإسلامية بأنها هيكل داخل البنك أو المؤسسة المالية مخصص حصريًا لتقديم خدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية. ويجب أن يكون شباك الصيرفة الإسلامية مستقلاً مالياً عن الهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية.

كما يُقصد بالنوافذ الإسلامية، بشكل عام، تخصيص البنك التقليدي لجزء أو قسم داخل الفرع التقليدي لتقديم المنتجات المصرفية الإسلامية، إلى جانب المنتجات التقليدية التي يقدمها هذا الفرع. (محمد مصطفى، 2006، صفحة 102)

وتعرف النوافذ الإسلامية، حسب مجلس الخدمات المالية الإسلامية، بأنها جزء من مؤسسة خدمات مالية تقليدية، وقد تكون فرعًا أو وحدة متخصصة تابعة لتلك المؤسسة. توفر هذه النوافذ خدمات إدارة الأموال (حسابات الاستثمار) وخدمات التمويل والاستثمار التي تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية (طهراوي ، 2022، صفحة 643)

انطلاقا مما سبق يمكن القول أن "النوافذ الإسلامية" هي خدمات مصرفية تُقدم في بنوك تقليدية، تتميز بتوافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية. يتم توفير هذه الخدمات من خلال شباك مخصص داخل البنك، يُعرف عادة بـ "النافذة الإسلامية"،

بجانب الشبابيك الأخرى. تهدف النوافذ الإسلامية إلى تلبية احتياجات فئة معينة من العملاء الذين يفضلون الالتزام بمبادئ وضوابط الشريعة الإسلامية في معاملاتهم المالية.

ثانيا: دوافع نشأة النوافذ الإسلامية

تتعدد أسباب نشأة النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، ويمكن حصرها فيما يلي:

-الدافع العقائدي والديني:

في ظل الحياة الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة، أصبح التعامل مع البنوك ضرورة لا غنى عنها. يحتاج كل من أصحاب الفوائض المالية وأصحاب الاحتياجات المالية إلى وسيط مالي. ومع ذلك، يختلف موقف الأفراد من مشروعية هذه المعاملات، وخاصة في المجتمعات الإسلامية حيث يُعتبر تحكيم الشريعة في المعاملات المالية ضرورة عقائدية.

العديد من المسلمين يمتنعون عن التعامل مع البنوك الربوية لأن عقيدتهم تفرض عليهم تجنب الربا بكل أشكاله، إيماناً بأن المال هو أمانة من الله والإنسان مستخلف فيه. يجب التصرف في المال بما يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية. لذا، يُعد اللجوء إلى النوافذ الإسلامية في البنوك وسيلة للتخلص من التعاملات الربوية، مما يشجع البنوك التقليدية على التحول نحو تقديم خدمات مصرفية إسلامية. (كويدر و درويش، 2022، صفحة 224)

-الدافع الاقتصادي:

بالإضافة إلى الدوافع العقائدية والشرعية لتأسيس نوافذ للمعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية، هناك دوافع اقتصادية متعددة تشمل:

- تلبية احتياجات العملاء في ما يتعلق بالمنتجات المصرفية وأساليب الاستثمار المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- تقليل معدل المخاطرة وتحقيق أرباح إضافية، حيث يمثل العمل المصرفي مصدراً لمضاعفة الربحية من فوائد عمليات التمويل مقارنة بالتمويل التقليدي.
- ضعف تدخل البنوك التقليدية في السوق المصرفية وعجزها عن مواجهة منافسة البنوك الأخرى، مما أدى إلى تحول العديد من العملاء نحو البنوك الإسلامية وزيادة انتشار المؤسسات المالية الإسلامية بشكل كبير. (قنطقجي، 2010، صفحة 166)
- تزايد أخطار العولمة الصناعية المصرفية، والتي تؤثر سلباً على أداء البنوك التقليدية، مما يفرض عليها مواجهة ثلاثة احتمالات:

- الإغلاق لتجنب الخسائر الفادحة المتوقعة أو الإفلاس.
- الاندماج مع بعض البنوك المحلية أو الإقليمية.
- التحول نحو أسلمة معاملاتها والالتزام بأحكام وقوانين البنوك الإسلامية

ثالثا: متطلبات فتح النوافذ الإسلامية

1-متطلبات شرعية:

تتمثل أهم المتطلبات الشرعية فيما يلي: (بن كابو و مناد، 2022، صفحة 544)

-تعيين هيئة فتوى ورقابة شرعية متخصصة تشرف على تنفيذ فتح النافذة الإسلامية.

-تعيين مدققين شرعيين داخليين للتأكد من تطبيق أهداف الرقابة الشرعية الداخلية.

-إلغاء المعاملات المخالفة للشريعة الإسلامية في جميع صورها وأشكالها.

-الفصل بين الموارد المالية المشروعة وغير المشروعة.

2-متطلبات قانونية:

تشمل المتطلبات القانونية مجموعة من الإجراءات التشريعية التي يجب الالتزام بها، وهي:

(ضطري و لسلوس، 2020، صفحة 927)

- صدور قرار تنصيب من الجهة العمومية المختصة للبنك التقليدي، والذي يتضمن الموافقة على فتح نافذة إسلامية، بالإضافة إلى مناقشة التعديلات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية.
- الحصول على موافقة البنك المركزي، حيث يتم وضع شروط يجب الالتزام بها.
- تحمل تكاليف إدارة الشؤون القانونية لدراسة الجوانب القانونية لعملية التحول.
- النظر في الآثار القانونية المترتبة والتعامل مع العقبات القانونية المحتملة.

3-متطلبات إدارية: (سفر، 2005، صفحة 50)

يتم الأخذ بالإجراءات الإدارية لفتح النافذة الإسلامية بعد تحقق المتطلبات القانونية والشرعية، وللشروع في ذلك يجب توفر المتطلبات الإدارية التالية:

- تعديل عقد الصرف ونظامه الأساسي ليكون مشروعا.

- تعيين لجنة إلا دارة عملية فتح النوافذ والتحول.

- التهيئة المبدئية لكل العاملين بطبيعة العمل المصرفي الإسلامي.

- تأهيل العاملين بتصميم برامج تدريبية متخصصة في العقود الشرعية، وصيغ التمويل الإسلامي، ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

رابعا: عناصر النوافذ الإسلامية:

عند إنشاء النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، يجب مراعاة مجموعة من النقاط الأساسية، وهي كالتالي: (جعفر مهني، 2017، صفحة 98)

- تكوين النافذة كقسم أو شعبة أو وحدة إدارية تابعة للبنك أو فرعه التقليدي، بحيث لا تصل إلى مستوى الفرع أو البنك المستقل. من الناحية المكانية، يجب أن تكون النافذة مرتبطة مكانياً بالبنك أو فرعه التقليدي.

- تخصيص مبلغ معين كرأسمال للنافذة، بحيث تتمكن من تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية باستقلالية عن رأسمال البنك أو الفرع التقليدي.

- ممارسة الصيرفة الإسلامية، بحيث تتصرف النافذة كما لو كانت بنكاً إسلامياً مستقلاً.

- الخضوع لرقابة وإشراف هيئة شرعية خاصة بالنافذة، يتم تشكيلها من قبل البنك أو الفرع الذي تتبعه النافذة.

- الالتزام بأحكام القانون، حيث يجب أن تكون النافذة ملتزمة بالقوانين النافذة في البلد الذي تعمل فيه.

المطلب الثاني: تعديل قانون النقد المصرفي 29-03 :

إصلاحات الجيل الثاني :

إصلاحات الجيل الثاني لقانون النقد والقرض في الجزائر تشمل مجموعة من التعديلات القانونية والتنظيمية التي تهدف إلى تحديث النظام المصرفي والنقدي لمواكبة التطورات الاقتصادية والتكنولوجية وبسبب الظروف الي كانت تمر بها البلاد و معالجة الانفاق الضخم المقرر في برامجها الاقتصادية.

قانون النقد و القرض لسنة 2003:

قانون النقد والقرض لسنة 2003 في الجزائر، والذي يعرف بالقانون رقم 03-11 الذي جاء بمثابة إلغاء لقانون 90-10، يمثل أحد الأطر التشريعية الرئيسية التي تنظم القطاع المصرفي والنقدي في البلاد المنصوص عليه في المادة 143. الهدف من هذا القانون كان تحديث النظام المالي الجزائري ليواكب التغيرات الاقتصادية والتطورات العالمية في المجال المصرفي. (03-11، 2003)

دوافع تبني قانون النقد و القرض لسنة 2003 :

تبني قانون النقد والقرض لسنة 2003 في الجزائر جاء استجابة لمجموعة من الدوافع الاستراتيجية والاقتصادية التي تهدف إلى تحسين وتحديث النظام المالي في البلاد. فيما يلي الدوافع الرئيسية وراء تبني هذا القانون مقسمين إياها في 3 أصناف: (عجة، 2010، صفحة 87)

- **الدافع السياسي:**

التشريع الجديد يحقق التوافق المطلوب بين رؤية الحكومة ورؤية السلطة النقدية المتمثلة في بنك الجزائر، وهذا التوافق ضروري لتعزيز التضامن، بخلاف القانون السابق الذي تسبب في تنازع الاختصاصات وتداخل الصلاحيات واحتكار السلطة النقدية بالكامل من قبل مجلس النقد والقرض، مما جعل الحكومة تواجه صعوبات في تنفيذ السياسات الاقتصادية المعلنة.

- **الدافع الاقتصادي:**

- **تعزيز الاستقرار المالي**

أحد الدوافع الرئيسية كان الحاجة إلى تعزيز الاستقرار المالي في الجزائر. التجارب السابقة أظهرت هشاشة النظام المالي الجزائري، خاصة خلال الأزمات الاقتصادية العالمية. لذا، كان من الضروري وضع إطار قانوني يساعد في تقوية البنية التحتية المالية وضمان استدامة الاستقرار المالي على المدى الطويل.

- **استقلالية بنك الجزائر**

تعزيز استقلالية بنك الجزائر كان هدفًا رئيسيًا للقانون. من خلال منح بنك الجزائر الصلاحيات الكاملة لوضع وتنفيذ السياسة النقدية بشكل مستقل عن التأثيرات الحكومية المباشرة، يمكن تحقيق استقرار نقدي أكبر وتحكم أفضل في التضخم وأسعار الفائدة.

- **الدافع القانوني:**

- **تنظيم وتطوير القطاع المصرفي**

تحديث وتنظيم القطاع المصرفي كان دافعًا رئيسيًا آخر. القانون يضع قواعد واضحة لعمل البنوك والمؤسسات المالية، مما يساهم في تحسين كفاءة النظام المصرفي، ويعزز من شفافية العمليات المصرفية، ويساعد في تطوير منتجات مالية جديدة تتماشى مع المعايير الدولية. تحقيق الشمول المالي أحد الأهداف الهامة للقانون من خلال تحسين الوصول إلى الخدمات المصرفية لكل فئات المجتمع، بما في ذلك الفئات المهمشة وذوي الدخل المحدود.

استجابة للتطورات العالمية تبني القانون جاء أيضًا استجابة للتطورات العالمية في النظام المالي والمصرفي. التحولات السريعة في هذا القطاع على المستوى العالمي تطلبت من الجزائر تحديث تشريعاتها المالية لضمان التنافسية وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتحسين مناخ الأعمال في البلاد.

مضمون قانون النقد و القرض لسنة 2003

يتضمن هذا القانون عدة أحكام ومبادئ رئيسية تهدف إلى تعزيز الاستقرار المالي والنقدي، وتحسين فعالية النظام المصرفي، وضمان توازن السوق النقدية، من أهم المضامين : (شرقي، 2020، صفحة 95)

- استقلالية بنك الجزائر ؛
- السياسة النقدية: أدوات وإجراءات لتنفيذ السياسة النقدية، بما في ذلك تحديد أسعار الفائدة، وإدارة الاحتياطيات النقدية، والتحكم في العرض النقدي ؛
- تنظيم البنوك والمؤسسات المالية ؛
- نظام لضمان الودائع ؛

- وضع معايير وضوابط لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ؛
- تحرير السوق المالية و وتعزيز المنافسة بين البنوك والمؤسسات المالية ؛
- إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لتسيير الحقوق والدّين الخارجي؛
- تعديل قانون النقد والقرض لسنة 2007

جاء لتحديث وتعزيز الإطار القانوني الذي يحكم السياسة النقدية والنظام المصرفي في البلاد. هذا التعديل هدف إلى معالجة التحديات الاقتصادية الجديدة وتحسين كفاءة النظام المالي. فيما يلي بعض النقاط الرئيسية التي يمكن أن تكون جزءًا من هذا التعديل: (03-11، 2003)

- تعزيز استقلالية بنك الجزائر.
- تحسين الرقابة المصرفية.
- مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- تعزيز الاستقرار المالي.
- تطوير الأسواق المالية.
- حماية حقوق العملاء.
- تحسين آليات السياسات النقدية.

إصلاحات الجيل الثالث :

إصلاحات الجيل الثالث لقانون النقدي والمصرفي في الجزائر، التي تم تفعيلها بموجب القانون رقم 09-23، تأتي في سياق جهود الحكومة لتنويع الاقتصال خارج قطاع المحروقات، وضمان استقرار الاقتصاد الكلي، وتحقيق مزيد من الفعالية في السياسات النقدية والمصرفية وجاء هذا القانون في 167 مادة مقسمة إلى تسعة أبواب. (Bank of algeria, 2020)

دوافع القانون النقدي والمصرفي لسنة 2023

يمكن إبراز أهم الدوافع لتبني هذا القانون فيما يلي:

- **السياسية:**

تحسين الاستقرار الاقتصادي: تهدف الحكومة إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي كجزء من أهدافها السياسية، ويمكن أن تكون الإصلاحات في قانون النقد والمصرفية جزءًا من هذه الجهود.

تحقيق الشمول المالي: قد تسعى الحكومة إلى تحقيق الشمول المالي من خلال توفير فرص متساوية للوصول إلى الخدمات المالية، وهو أمر يمكن أن يكون له تأثير سياسي في زيادة التضامن وتقليل الفجوات الاقتصادية.

- **الاقتصادية:**

تعزيز النمو الاقتصادي: من خلال تحسين البنية التحتية المالية وتشجيع الاستثمار والابتكار، يمكن أن تساهم الإصلاحات في تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة.

زيادة الثقة في النظام المصرفي: بتحسين الرقابة وتعزيز الشفافية وحماية حقوق المستهلكين، يمكن أن تزيد الإصلاحات من ثقة المستثمرين والمواطنين في النظام المصرفي، مما يعزز النشاط الاقتصادي.

- **القانونية:**

المطابقة للمعايير الدولية: جعل القوانين المصرفية وفقًا للمعايير الدولية والممارسات الدولية المتعارف عليها، مما يعزز التوافق مع المجتمع الدولي ويسهل التبادل التجاري والاستثمار.

تحسين البيئة التنظيمية: التنظيمية من خلال توضيح القوانين وتحديد الواجبات والحقوق بشكل أكثر دقة، مما يسهل تطبيق القوانين ويقلل من التدخلات غير المشروعة.

اهداف القانون النقدي و المصرفي لسنة 2023

لقد جاء القانون لتحقيق جملة من الأهداف التي تعكس حجم الطموح والإمكانيات الكبيرة للجزائر، من أبرز هذه الأهداف نجد :

- إصلاح نظام الصرف من خلال الترخيص لمكاتب الصرف؛
- تشجيع الابتكار والتطور التكنولوجي في القطاع المصرفي؛
- تعزيز الشمول المالي؛
- تعزيز الثقة في النظام المصرفي؛

- تعزيز الحوكمة في الكل الهيئات المشكلة للنظام النقدي والمصرفي في الجزائر؛
- يهدف هذا القانون إلى توسيع رقمنة المدفوعات من خلال إلخال شكل جديد للعملة النقدية هو الدينار الرقمي الجزائري الذي يصدره ويديره البنك الجزائري؛
- التكييف القانوني والتنظيمي للنظام النقدي والمصرفي للاستجابة للتحولات الاقتصالية والمالية العالمية، ومواجهة التحديات التقنية والتكنولوجية في الميدان المصرفي.

هيكل النظام النقدي على ضوء القانون النقدي و المصرفي لسنة 2023

لقد جاء القانون 09-23 بهيكل نقدي يعمل على تنظيم وتسيير المجال النقدي والمصرفي في الجزائر وهي: (Bank of algeria, 2020)

- بنك الجزائر
- مجلس النقدي والمصرفي
- اللجنة المصرفية
- لجنة الاستقرار المالي
- اللجنة الوطنية للدفع
- لجنة تسيير الأرصدة والمديونية الخارجية، يشترك في إدارتها وزارة المالية
- مركزية المخاطر المؤسسات والأسر
- مركزية المستحقات غير المدفوعة

مضمون القانون النقدي والمصرفي لسنة 2023

يعتبر القانون 09-23 بمثابة تواصل لعملية الإصلاحات المصرفية والنقدية في الجزائر منذ سنة 1990، ويمكن توضيح مضمون القانون المصرفي من خلال النقاط التالي:

- تعزيز حوكمة بنك الجزائر: من خلال اعتماد نظام العهدة لممارسة وظيفة محافظ بنك الجزائر ونواب المحافظ، وتوسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض، وتعزيز استقلاليته؛

- تحسين الشفافية: من خلال إلزام البنوك والمؤسسات المالية بنشر معلومات مالية أكثر تفصيلا، وتعزيز دور هيئة الرقابة المالية؛

- دعم الشمول المالي: من خلال تسهيل الوصول إلى الخدمات المصرفية، خاصة للمناطق النائية والفئات الهشة؛

- تطوير القطاع المالي: من خلال السماح بإنشاء بنوك استثمارية وبنوك رقمية، وتوسيع نطاق أنشطة مقدمي خدمات الدفع؛

- مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب: من خلال تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛

- إنشاء مجلس نقدي ومصرفي: يتكون من 11 عضوا، برئاسة محافظ بنك الجزائر، ويهدف إلى تحديد السياسة النقدية للدولة، والإشراف على تنفيذها؛

- إنشاء لجنة مصرفية: تتولى مهمة الإشراف على نشاط البنوك والمؤسسات المالية، والتأكد من احترامها للقانون والنظم المعمول بها؛

- توسيع صلاحيات بنك الجزائر؛

- تخويل بنك الجزائر صلاحية منح تراخيص إنشاء واستغلال البنوك؛

- تخويل بنك الجزائر صلاحية منح تراخيص إنشاء واستغلال مكاتب الصرف؛

- أنظمة المقاصة والتسوية و أنظمة بطاقات الدفع؛

- صلاحيات مجلس النقد والقرض: يرى البعض أنها واسعة للغاية، وقد تؤثر على استقلالية بنك الجزائر.

خلاصة الفصل:

المصارف الإسلامية هي مؤسسات مالية تعمل وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية، التي تحظر الفائدة الربوية وتشجع على المشاركة في الأرباح والخسائر. تعتمد هذه المصارف على عقود شرعية مثل المرابحة والمضاربة والإجارة، حيث يتم تمويل المشاريع التجارية والاستثمارية من خلال شراكة بين المصرف والعميل، مما يعزز العدالة والشفافية في التعاملات المالية. تشمل أهداف المصارف الإسلامية تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال استثمارات تتماشى مع القيم الإسلامية، مع التركيز على تحقيق الربح الحلال وتجنب الأنشطة المحرمة مثل المقامرة وتجارة الخمور. تلعب هذه المصارف دورًا متزايدًا في الاقتصاد العالمي، خاصة في الدول ذات الأغلبية المسلمة، حيث تسعى لتقديم بدائل مصرفية متوافقة مع العقيدة الإسلامية.

تعد المصارف الإسلامية جزءًا من النظام المالي الإسلامي الأكبر، الذي يضم أيضًا صناديق الاستثمار الإسلامية، وشركات التأمين الإسلامية (التكافل)، وأسواق رأس المال الإسلامي. هذا النظام يشجع على توزيع الثروة بشكل عادل ويحد من الفقر من خلال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتقديم القروض بدون فوائد، والمساهمة في الأعمال الخيرية. بالإضافة إلى ذلك، تلتزم المصارف الإسلامية بمبادئ الحوكمة الرشيدة والمسؤولية الاجتماعية، حيث تقوم بتمويل المشاريع التي تحقق منافع للمجتمع ككل، مثل مشاريع الإسكان الاجتماعي، والبنية التحتية، والتعليم، والرعاية الصحية.

تواجه المصارف الإسلامية تحديات عديدة، منها الحاجة إلى تطوير أدوات مالية مبتكرة تتماشى مع الشريعة، والتنافس مع المصارف التقليدية، والتكيف مع القوانين واللوائح المالية الدولية. ومع ذلك، فإنها تحقق نموًا مطردًا بفضل تزايد الطلب على الخدمات المالية الإسلامية من قبل الأفراد والشركات الذين يبحثون عن بدائل تتوافق مع معتقداتهم الدينية. تعتبر المصارف الإسلامية اليوم لاعبًا رئيسيًا في القطاع المالي في العديد من الدول، وتساهم في تعزيز الاستقرار المالي والتنمية المستدامة على الصعيدين المحلي والدولي.

الفصل الثاني:

الجانب التطبيقي

تمهيد:

يعتبر الجانب التطبيقي من الدراسة حجر الزاوية لفهم الدور الفعلي الذي تلعبه الخدمات المصرفية الإسلامية في بنك القرض الشعبي الجزائري – وكالة بسكرة خلال الفترة من 2021 إلى 2023. من خلال التركيز على البيانات الواقعية والمقابلات الميدانية، سيتم تحليل مدى فعالية هذه الخدمات، التحديات التي تواجهها، والفرص المتاحة لتحسينها.

كما يقسم هذا الفصل إلى مبحثين المبحث الأول ويمثل الإجراءات المنهجية للدراسة والتعريف بالبنك محل الدراسة، المبحث الثاني متعلق بعرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية، اما المبحث الثالث فيتعلق بعرض ومناقشة نتائج فرضية الدراسة.

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة

المطلب الأول: أدوات الدراسة

أولا: تعريف المقابلة الميدانية

المقابلة الميدانية هي أحد أدوات البحث الأساسية المستخدمة لجمع البيانات والمعلومات مباشرة من الأفراد في بيئتهم الطبيعية. تتم المقابلات الميدانية وجهاً لوجه، حيث يجري الباحث حوارًا منظَّمًا أو شبه منظَّم مع المستجيبين بهدف جمع بيانات نوعية أو كمية تتعلق بموضوع الدراسة.

ثانيا: خصائص المقابلة الميدانية:

1. **التفاعل المباشر:**
   - تتميز المقابلة الميدانية بالتفاعل المباشر بين الباحث والمشارك، مما يتيح فهمًا أعمق للردود والملاحظات.
2. **المرونة:**
   - توفر المقابلة الميدانية مرونة في طرح الأسئلة وتعديلها بناءً على مجرى الحوار، مما يمكن الباحث من استكشاف مواضيع جديدة تظهر خلال المقابلة.
3. **التعمق في التفاصيل:**
   - يمكن للمقابلات الميدانية أن تتعمق في التفاصيل وتجمع بيانات غنية ونوعية لا يمكن الحصول عليها بوسائل جمع البيانات الأخرى مثل الاستبيانات.
4. **الملاحظة:**
   - يستطيع الباحث خلال المقابلة الميدانية ملاحظة لغة الجسد والتعبيرات الوجهية للمشاركين، مما يضيف طبقة إضافية من الفهم للردود.

ثالثا: أهداف المقابلة الميدانية:

1. **جمع البيانات الأولية:**

- تهدف المقابلة الميدانية إلى جمع البيانات والمعلومات الأولية مباشرة من المصدر، مما يعزز دقة وموثوقية البيانات.

2. **فهم التجارب والآراء:**

- تتيح المقابلة الميدانية فهم تجارب وآراء المشاركين بشكل أكثر تعمقًا وشمولًا.

3. **استكشاف الموضوعات المعقدة:**

- تعتبر المقابلات الميدانية أداة فعالة لاستكشاف الموضوعات المعقدة والحساسة التي قد لا يتمكن الأفراد من التعبير عنها بوسائل أخرى.

رابعا: أنواع المقابلات الميدانية:

1. **المقابلات المنظمة:**

- يتم فيها استخدام مجموعة محددة وثابتة من الأسئلة التي تطرح على جميع المشاركين بنفس الطريقة والترتيب.

2. **المقابلات شبه المنظمة:**

- تجمع بين الهيكل المنظم والمرونة، حيث يتم طرح مجموعة من الأسئلة المحددة مع السماح للباحث بالاستفسار أكثر بناءً على ردود المشاركين.

3. **المقابلات غير المنظمة:**

- تكون أكثر مرونة وتفتح المجال للمشاركين للتحدث بحرية عن مواضيع تتعلق بموضوع الدراسة، مما يتيح جمع بيانات نوعية غنية.

المقابلة الميدانية أداة حيوية لجمع البيانات بشكل مباشر وتفاعلي، مما يعزز من فهم الباحث للموضوع المدروس ويتيح له الحصول على رؤى وتفاصيل قيمة تسهم في تحقيق أهداف الدراسة.

المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة

أولا– مجتمع الدراسة:

يعبر مجتمع الدراسة عن جميع المفردات التي تدخل في الدراسة ولها خاصية او عدة خصائص مشتركة تميزها عن غيرها، ويتمثل مجتمع الدراسة الحالة في رئيس مصلحة الصيرفة الإسلامية ببنك القرض الشعبي الجزائري –بسكرة-.

وفيما يلي تعريف مختصر للبنك:

تعريف مصرف القرض الشعبي الجزائري CPA

يعتبر مصرف القرض الشعبي الجزائري بنكا يكتسي بعدا عالميا، يستشف سمعته من المشاريع الكبرى التي قام بمرافقتها والتي تبرز وضعيته كمتعامل اقتصادي لا مناص منه.

قصد الاستجابة بنجاعة لاحتياجات العمال يعتمد بنك القرض الشعبي الجزائري على تنوع عروضه البنكية على اختلاف عناصره، القطاع الخاص، المؤسسات، المهنيين.

يستمد بنك القرض الشعبي الجزائري قوته من مورده البشري ومن تاريخه باعتبار تأسيسه سنة 1966، فإن بنك القرض الشعبي الجزائري يعد إحدى البنوك التجارية الرئيسية في الجزائر، بحيث يعد رأسماله الاجتماعي ملكية حصرية للدولة, حيث يقدر حاليا ب 48 مليار دينار.

- قيم المصرف:
- الحداثة
- الخبرة والمهارة
- الالتزامات
- الخدمة الجوارية

يضم بنك القرض الشعبي الجزائري امتداد جغرافي بما يعادل 159 وكالة موزعة عبر التراب الجزائري.

يعزز بنك القرض الشعبي الجزائري نشاطه الجواري من خلال عرض منتجاته عبر الانترنت (@Mobile CPA-E banking.e-cp) ومركزين للاتصال احدهما موجه للمنتجات النقدية التي تضمن استمرارية الخدمة

قصد تحقيق الأهداف ذات الصلة يضم البنك حاليا أكثر من 4300 متعاون.

يبقى بنك القرض الشعبي الجزائري المتعامل المتميز للمؤسسات مهما كان حجمها، ناشئة او مهنية.

يتمثل المنتوج البنكي في جملة نشاطاته. ففي سنة 2021 بلغ 81.543 مليون/دج مع تحقيق نتيجة صافية مقدرة ب 30.441 مليون/دج.

يعد بنك القرض الشعبي الجزائري بنك مواطنة بامتياز والذي يتكفل تماما بمسؤولياته الاجتماعية كمتعامل، وممول حديث للنشاطات والتعاملات التي تهدف إلى التطوير والترقية.

السمعة التي يحظى بها المصرف على المستوى الدولي:

يساهم بنك القرض الشعبي الجزائري في تمويل العمليات الخارجية

يضمن البنك مساعدته للمستوردين في تسيير أخطار عدم التسديد فيما يتعلق بصادراتهم ويضمن للممونين تسديد مبالغ بضائعهم

يعرض بنك القرض الشعبي الجزائري على عملائه ثلاثة (03) كيفيات للتسديد على المستوى الدولي.

القرض المستندي

تسديد مبلغ القرض المستندي

التحويل الحر

ويضم 20 مراسلا أجنبيا يتمتعون بسمعة على المستوى الدولي .

1- الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري –وكالة بسكرة–

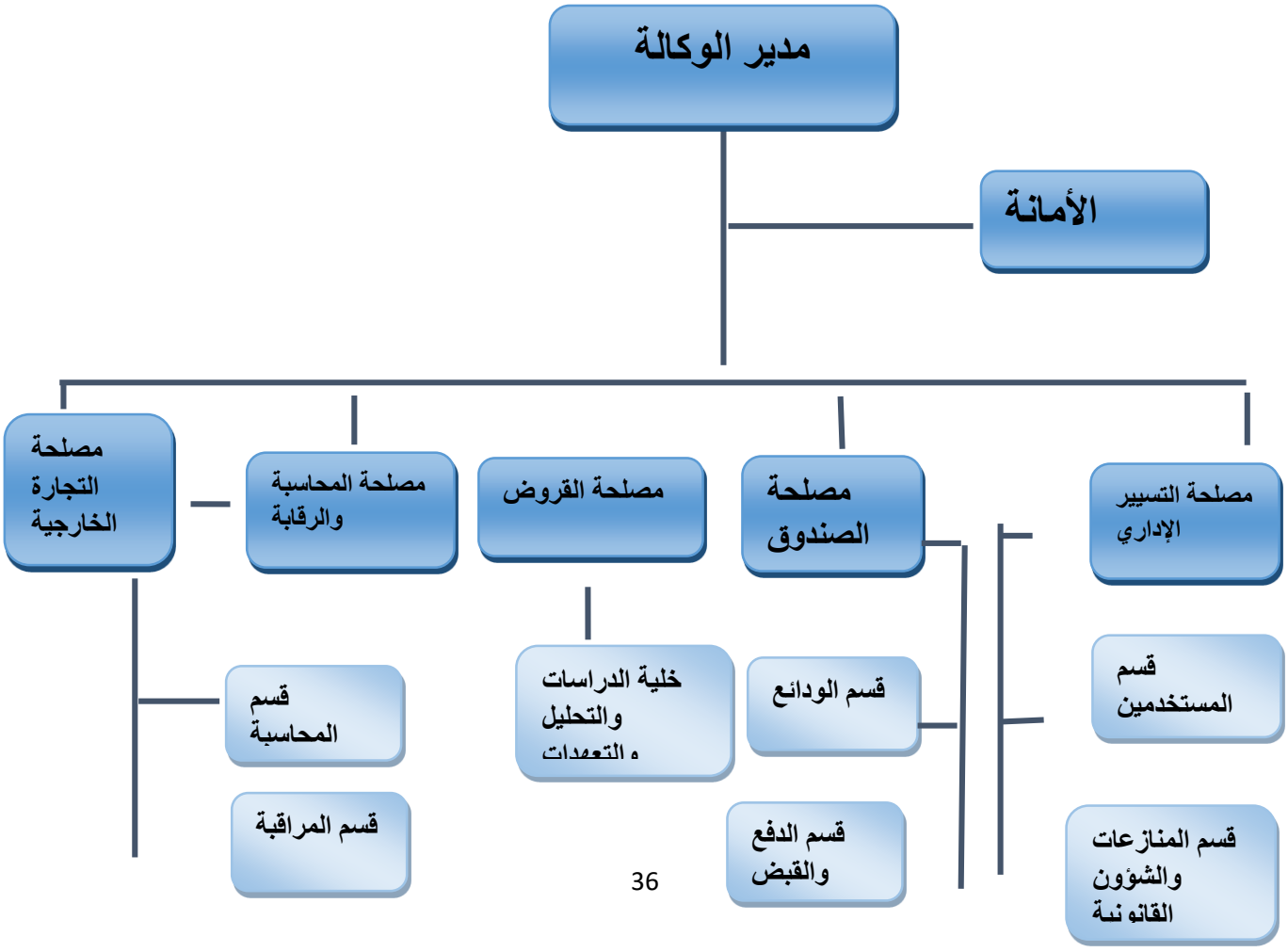

شعار بنك القرض الشعبي الجزائري:

الشكل رقم (1): شعار بنك القرض الشعبي الجزائري

ثانيا– عينة الدراسة:

العينة هي جزء من المجتمع الإحصائي ولكن ليست أي جزء، إنما ذلك الذي يمثل المجتمع أحسن تمثيل حيث تعتبر عملية اختيار عينة البحث من خطوات البحث ذاته، فالعينة هي مجموعة جزئية من الأفراد أو المشاهدات التي تشكل مجتمع البحث، وبدلا من إجراء الدراسة على كامل مفردات المجتمع يتم اختيار جزء منها.

يختلف حجم العينة حسب أهمية الدراسة وحسب الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة للقيام بهذه الدراسة، وقد تم في هذه الدراسة أخذ عينة ميسرة (الوصول إلى ما أمكن من أفراد العينة) تمثلت رئيس مصلحة الصيرفة الإسلامية بالبنك.

المبحث الثاني: عرض ومناقشة نتائج الدراسة

المطلب الأول: عرض النتائج

أولا: عرض أسئلة المقابلة:

1. ما هي الخدمات المصرفية الإسلامية التي يقدمها بنك القرض الشعبي الجزائري؟
2. كيف تختلف هذه الخدمات عن الخدمات المصرفية التقليدية؟
3. كيف يتم تصميم المنتجات المصرفية الإسلامية لتلبية احتياجات العملاء؟
4. ما هي التحديات التي تواجه البنك في تقديم هذه الخدمات؟
5. كيف يتم تدريب الموظفين للتعامل مع الخدمات المصرفية الإسلامية؟
6. كيف تساهم الخدمات المصرفية الإسلامية في تعزيز القطاع غير المصرفي في الجزائر؟
7. ما هو الدور الذي تلعبه المصرفية الإسلامية في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة؟
8. كيف يمكن للخدمات المصرفية الإسلامية المقدمة من قبل بنك القرض الشعبي الجزائري – وكالة بسكرة تلبية احتياجات العملاء بشكل أفضل مقارنةً بالخدمات التقليدية؟
9. ما هي التحديات التي تواجه تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية في السوق المصرفية الجزائرية؟ وكيف يمكن للبنك تجاوز هذه التحديات لتحقيق النجاح في تقديم هذه الخدمات؟
10. كيف يمكن للخدمات المصرفية الإسلامية أن تساهم في بناء ثقة العملاء في النظام المصرفي الجزائري وتعزيز الاستقرار المالي؟

ثانيا: عرض إجابات المقابلة وتحليلها

1. **ما هي الخدمات المصرفية الإسلامية التي يقدمها بنك القرض الشعبي الجزائري؟**

- يقدم بنك القرض الشعبي الجزائري مجموعة متنوعة من الخدمات المصرفية الإسلامية، تشمل حسابات التوفير الإسلامية، التمويل العقاري الإسلامي، تمويل السيارات، والتمويل التجاري، وكلها تعتمد على عقود شرعية مثل المرابحة.

التحليل: تتنوع الخدمات المصرفية الإسلامية التي يقدمها بنك القرض الشعبي الجزائري، وتشمل حسابات التوفير الإسلامية، التمويل العقاري الإسلامي، تمويل السيارات، والتمويل التجاري، وكلها تعتمد على عقود شرعية مثل المرابحة. هذا التنوع يعكس قدرة البنك على تلبية احتياجات متعددة للعملاء، سواء كانوا أفرادًا أو شركات، مما يعزز دوره في دعم القطاع المصرفي عبر توفير خيارات تمويل متوافقة مع الشريعة الإسلامية. الاعتماد على العقود الشرعية يضمن الشفافية والعدالة في التعاملات المالية، مما يعزز الثقة لدى العملاء، وخاصة أولئك الذين يفضلون الابتعاد عن المعاملات الربوية التقليدية. حسابات التوفير الإسلامية تجذب الأفراد الذين يبحثون عن بدائل غير ربوية لحفظ أموالهم، مما يزيد من قاعدة العملاء ويعزز الشمول المالي. أما التمويل العقاري الإسلامي فيدعم سوق العقارات من خلال تسهيل حصول الأفراد على مساكن بطرق متوافقة مع مبادئهم الدينية، بينما يوفر تمويل السيارات المتوافق مع الشريعة للأفراد القدرة على شراء سيارات دون اللجوء إلى معاملات ربوية.

2. **كيف تختلف هذه الخدمات عن الخدمات المصرفية التقليدية؟**

- تختلف الخدمات المصرفية الإسلامية عن التقليدية في أنها تتجنب الربا (الفائدة) وتلتزم بمبادئ الشريعة الإسلامية. يتم تمويل المشاريع من خلال صيغ تمويلية تشاركية واستثمارية تضمن توزيع المخاطر والأرباح بين البنك والعملاء.

التحليل: الخدمات المصرفية الإسلامية تختلف عن التقليدية بتجنبها الربا (الفائدة) والالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، حيث تعتمد على صيغ تمويلية تشاركية واستثمارية تضمن توزيع المخاطر والأرباح بين البنك والعملاء. هذه الاختلافات تعزز جاذبية الخدمات الإسلامية للعملاء الذين يسعون إلى الابتعاد عن الفائدة الربوية والالتزام بمبادئ الشريعة، مما يزيد من قاعدة العملاء المحتملين في القطاع غير المصرفي. كما أن توزيع المخاطر والأرباح يعزز من الشفافية والعدالة في المعاملات، مما يساهم في بناء علاقة ثقة متبادلة بين البنك والعملاء، ويشجعهم على استخدام هذه الخدمات بفعالية لدعم مشاريعهم وأعمالهم في القطاع غير المصرفي.

3. **كيف يتم تصميم المنتجات المصرفية الإسلامية لتلبية احتياجات العملاء؟**

- يتم تصميم المنتجات المصرفية الإسلامية بناءً على دراسات شاملة لاحتياجات العملاء وتفضيلاتهم. نحرص على تقديم حلول مالية تتوافق مع مبادئ الشريعة وتلبي توقعات العملاء من حيث المرونة والكفاءة.

تصمم المنتجات المصرفية الإسلامية بعناية فائقة لضمان تلبية احتياجات العملاء بشكل شامل وفعّال. يتم ذلك من خلال إجراء دراسات شاملة لاحتياجات العملاء وتحليل تفضيلاتهم بعناية. يتمثل الهدف في تقديم حلول مالية تتماشى تمامًا مع مبادئ الشريعة الإسلامية، بما في ذلك تجنب الربا والالتزام بمعايير العدالة والشفافية. كما يُولى اهتمام خاص لضمان أن تلبي تلك المنتجات توقعات العملاء من حيث المرونة والكفاءة، مما يعكس التزام البنك بتقديم خدمات عالية الجودة تلبي احتياجات وتطلعات العملاء في القطاع المصرفي.

4. **ما هي التحديات التي تواجه البنك في تقديم هذه الخدمات؟**

- من أبرز التحديات نقص الوعي لدى بعض العملاء بمزايا المصرفية الإسلامية، بالإضافة إلى الحاجة إلى تطوير مستمر للمنتجات لتواكب التغيرات في السوق. هناك أيضًا تحديات تنظيمية تتعلق بالامتثال لمعايير الشريعة.

تواجه البنوك التي تقدم خدمات مصرفية إسلامية تحديات عديدة، ومن أبرزها، نقص الوعي لدى العملاء بمزايا هذه الخدمات. هذا يعني أن البنك يحتاج إلى جهود إضافية لتوعية العملاء بمميزات المصرفية الإسلامية وتفضيلاتها. بالإضافة إلى ذلك، يواجه البنك تحديات في تطوير وتحسين المنتجات لمواكبة التطورات في السوق وتغيرات احتياجات العملاء. وهناك تحديات تنظيمية أيضًا، حيث يجب على البنك الامتثال لمعايير الشريعة الإسلامية واللوائح المصرفية المحلية.

5. **كيف يتم تدريب الموظفين للتعامل مع الخدمات المصرفية الإسلامية؟**

- نقوم بتقديم برامج تدريبية متخصصة لموظفينا تغطي الجوانب الشرعية والمالية للخدمات المصرفية الإسلامية. كما نوفر دورات مستمرة لتحديث معلوماتهم وتطوير مهاراتهم.

يعتمد نجاح تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية على كفاءة وفهم الموظفين للمفاهيم الشرعية والمالية المتعلقة بهذه الخدمات. لذا، يقوم البنك بتقديم برامج تدريب متخصصة تشمل الجوانب الشرعية والمالية للخدمات المصرفية الإسلامية. بالإضافة إلى ذلك، يوفر البنك دورات تدريبية مستمرة لتحديث معرفة ومهارات الموظفين والبقاء على اطلاع دائم بآخر التطورات في المجال.

7. **ما هو الدور الذي تلعبه المصرفية الإسلامية في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة؟**

- نقدم برامج تمويل خاصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، تعتمد على صيغ المشاركة والمضاربة، مما يساعد هذه المشاريع على النمو دون تحمل عبء الديون التقليدية.

تلعب المصرفية الإسلامية دورًا هامًا في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير برامج تمويل مصممة خصيصًا لهذا الغرض. يعتمد هذا التمويل على صيغ مشاركة ومضاربة، مما يساعد على تمويل وتوسيع نطاق المشاريع بطريقة تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

8. كيف يمكن للخدمات المصرفية الإسلامية المقدمة من قبل بنك القرض الشعبي الجزائري – وكالة بسكرة تلبية احتياجات العملاء بشكل أفضل مقارنةً بالخدمات التقليدية؟

- من خلال تقديم خدمات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، يمكن لبنك القرض الشعبي الجزائري – وكالة بسكرة تحسين تجربة العملاء من خلال تلبية احتياجاتهم وتوفير حلول مالية تناسب قيمهم ومعتقداتهم.

9. ما هي التحديات التي تواجه تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية في السوق المصرفية الجزائرية؟ وكيف يمكن للبنك تجاوز هذه التحديات لتحقيق النجاح في تقديم هذه الخدمات؟

- من خلال توفير خدمات مالية مبنية على مبادئ الشريعة الإسلامية، يمكن للبنك زيادة ثقة العملاء في النظام المصرفي بشكل عام، حيث يشعرون بالراحة في التعامل مع مؤسسة مالية تتبع مبادئ دينية وأخلاقية.

10. كيف يمكن للخدمات المصرفية الإسلامية أن تساهم في بناء ثقة العملاء في النظام المصرفي الجزائري وتعزيز الاستقرار المالي؟

- بتوفير حلول مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، يمكن للبنك المساهمة في تعزيز الاستقرار المالي عبر تقديم خدمات مالية مستدامة وتحفيز الاستثمارات ذات الأثر الاجتماعي والاقتصادي الإيجابي.

ثالثا: عرض وتحليل بيانات المنتجات المصرفية الإسلامية بالبنك

المنجات المصرفية الإسلامية	عدد العملاء	2021	2023
حساب الودائع تحت الطلب	1	-	**84700000**
الحساب الجاري الإسلامي	491	-	**2100000**
حساب التوفير الإسلامي	258	-	**3956890**
حساب الاستثمار الإسلامي غير مقيد	10	-	**2580000**
إجمالي الحسابات	760	-	**93336890.00**

المرابحة العقارية	7	-	**45000000**
مرابحة التجهيزات	55	-	**3190000**
مرابحة السيارات	00	-	////
الاجارة المنتهية بالتمليك	01	-	**1100000**
إجمالي المنتجات التمويلية	63		**49290000**

تحليل بيانات المنتجات المصرفية الإسلامية بالبنك للفترة الممتدة من عام 2021 إلى عام 2023:

الحسابات الإسلامية:

1. **حساب الودائع تحت الطلب:**
   - في عام 2023، بلغ عدد العملاء الذين افتتحوا حساب الودائع تحت الطلب في البنك 84700000 عميل.
2. **الحساب الجاري الإسلامي:**
   - في عام 2023، كان لدى البنك 491 عميلًا يمتلكون الحساب الجاري الإسلامي.
3. **حساب التوفير الإسلامي:**
   - تم فتح 258 حساب توفير إسلامي للعملاء في عام 2023.
4. **حساب الاستثمار الإسلامي غير المقيد:**
   - سجل البنك 10 حسابات استثمار إسلامية غير مقيدة في عام 2023.
5. **إجمالي الحسابات الإسلامية:**
   - بلغ عدد الحسابات الإسلامية الإجمالي 760 حسابًا في عام 2023.

المنتجات التمويلية الإسلامية:

1. **المرابحة العقارية:**

- تم تقديم 7 عقود مرابحة عقارية للعملاء في عام 2023.

2. **مرابحة التجهيزات:**

- تم تقديم 55 عقد مرابحة لتجهيزات للعملاء في نفس الفترة.

3. **الإجارة المنتهية بالتمليك:**

- تم تقديم عقد واحد للإجارة المنتهية بالتمليك لعميل في عام 2023.

4. **إجمالي المنتجات التمويلية الإسلامية:**

- بلغ إجمالي عدد المنتجات التمويلية الإسلامية المقدمة 63 منتجًا في عام 2023.

استنتاجات:

- يلاحظ زيادة ملحوظة في عدد العملاء الذين افتتحوا الحسابات الإسلامية على مدار السنوات الثلاث.
- يظهر أن البنك قد قدم عددًا محدودًا من المنتجات التمويلية الإسلامية مقارنةً بالحسابات الإسلامية، ولكن يبدو أن هناك اهتمامًا متزايدًا بهذه المنتجات خلال الفترة الممتدة من 2021 إلى 2023.

نتائج الدراسة:

إن الخدمات المصرفية الإسلامية تلعب دوراً حيوياً في تعزيز القطاع المصرفي وتحقيق التنمية الاقتصادية. وتوضح النتائج أن:

1. الخدمات المصرفية الإسلامية تتمتع بخصائص فريدة تمكنها من تعزيز القطاع المصرفي، مثل الامتثال للمبادئ الشرعية الإسلامية وتوفير الحلول المالية المبتكرة والشفافية في المعاملات.

2. تبني الخدمات المصرفية الإسلامية يسهم في تحقيق فوائد اقتصادية واجتماعية مهمة، بما في ذلك زيادة الثقة بين العملاء والبنوك، وتوجيه التمويل نحو المشاريع الصالحة، وتحفيز الابتكار والتطوير في القطاع المصرفي.

3. ومع ذلك، تواجه الخدمات المصرفية الإسلامية تحديات تؤثر على قدرتها على تعزيز القطاع المصرفي، مثل نقص الوعي بين الجمهور والحاجة إلى تطوير البنية التحتية والتكنولوجيا المالية.

4. يلاحظ زيادة ملحوظة في عدد العملاء الذين افتتحوا الحسابات الإسلامية على مدار السنوات الثلاث.

5. يظهر أن البنك قد قدم عددًا محدودًا من المنتجات التمويلية الإسلامية مقارنةً بالحسابات الإسلامية، ولكن يبدو أن هناك اهتمامًا متزايدًا بهذه المنتجات خلال الفترة الممتدة من 2021 إلى 2023.

تظهر نتائج الدراسة أن الخدمات المصرفية الإسلامية تمثل فرصة كبيرة لتعزيز القطاع المصرفي وتحقيق التنمية الاقتصادية، وتتطلب جهود مستمرة للتغلب على التحديات وتعزيز التوعية وتطوير البنية التحتية لدعم نمو هذا القطاع.

المطلب الثاني: مناقشة الفرضيات

- **الفرضية الرئيسية:**

يمكن للخدمات المصرفية الإسلامية أن تسهم بفعالية في تعزيز القطاع المصرفي الجزائري، وخاصة بنك القرض الشعبي الجزائري- وكالة بسكرة خلال الفترة الممتدة من 2021 إلى 2023، من خلال تقديم حلول مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية تلبي احتياجات العملاء وتزيد من ثقتهم في النظام المصرفي.

الخاتمة

تعتبر المصارف الإسلامية مؤسسات مالية اقتصادية اجتماعية وكان لظهورها دور مهما في خدمة المجتمع ورفع الحرج الكثير الذي كان يواجه المسلمين عند تعاملهم مع البنوك في خضم التطورات والتغيرات الحاصلة في قطاع البنوك التقليدية والإسلامية كان للخدمات المصرفية دور كبير في تطوير إقتصاد الدول والتسريع من وتيرة صرفية الخدمات المالية لذلك نستخلص في نهاية الدارسة المتمحورة حول البنوك خاصة الخدمات المصرفة، أنه رغم الأزمة الحاصلة في العالم في الآونة الأخيرة، إلا أن قطاع البنوك تمكن من الصمود أمام هذه الأخيرة ومجابهة العوائق التي صادفتها نتيجة الدور الفعال الذي أدته الخدمات المتنوعة، لذلك نرى جتماعية وحتى عالمية دون إعتمادها على الخدمات التي

أن البنوك ليس لها أي أهمية إقتصادية تقدمها لعملائها، مما يدفعنا للقول أن الخدمات المصرفية لديها أهمية جلية وواضحة على تسيير البنوك سواء التقليدية منها أو الإسلامية وحتى مع التطور الحاصل في الخدمات الإلكترونية. ومن خلال زيا ارتنا الميدانية للبنوك وطرح مجموعة من التساؤلات التي عرصناها على الموظفين المسؤولين في البنوك أطدوا لنا أنه رغم أن الخدمة المقدمة للعميل في بعض الأحيان تكون مكلفة(البنوك التقليدية خاصة) ألا أنها تؤدي دورها في تسهيل مهام الزبون وأضافوا ألى أن هذه

الخدمات هي العائد والمساهم في تطوير ونمو إقتصاد الدول، هذا ما يجعل عمل البنوك له أهمية كبيرة في التنمية الإقتصادية، مما يكسبها طابع الفعالية.

النتائج:

على ضوء ماسبق في هذه الورقة تم التوصل إلى النتائج التالية

تعد الخدمات المصرفية في المصارف بصفة عامة الواجهة الرئيسية للمتعاملين مع البنك و وسيلة هامة لجذب المتعاملين الجدد والمحافظة على المتعاملين الحاليين فهي بوابة العبور في أنشطة البنك المختلفة

ان التحدي الحقيقي الذي يواجه البنوك التقليدية هو محاولة إيجاد مجموعة من الخدمات المصرفية الإسلامية التي تلي نطاق واسع من العملاء

تواجه البنوك التقليدية عند فتح النوافذ الإسلامية صعوبات ومعوقات تحد من نجاحه

التوصيات:

ضرورة إنشاء وإقامة مراكز بحوث مختصة في الدراسات والبحوث التطبيقية التى تتعلق بتطوير الخدمات المصرفية الإسلامية منافسة للخدمات التقليدية

توضيح الخدمة المصرفية وتشخيصها حسب درجة أو مستوى تفاعل مورد الخدمة المصرفية العميل

آفاق الدراسة :

إن موضوع دراستنا سيفتح آفاقا لدراسة العديد من المواضيع أهمها:

- متطلبات التطبيق الفعال لتمويل الاسلامي في البنوك التقليدية
- اثر تنوع الخدمات المصرفية الاسلامية في تحقيق رضا العملاء في المصارف التقليدية
- تطوير منتجات وخدمات النوافذ الإسلامية

قائمة المصادر والمراجع

الموسي , ح .(2012) .*المصارف الإسلامية أداءها المالي وأثرها في سوق الأوراق المالية* .عمان, الأردن: دار اليازوري العلمية.

,11-03ا. ر ,2003) .اوت 27 .(الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية .*تعلق بالنقد و القرض* .الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية.

(2020, 08 27). Récupéré sur Bank of algeria: https://www.bank-of-algeria.dz/

ابن منظور, أ .(1993) .لسان العرب .544 .بيروت, لبنان: دار صادر.

اتحاد المصارف العربية .(1973) .بيروت ، لبنان: مظلة المنظمة العربية للتنمية الادارية.

اسماعيل, آ & .,أبو سفرة, غ .(2014) .*أدوات الإستمار الإسلامية (البيوع والقروض والخدمات المصرفية)* .(éd. 02))د. ا. وموزعون (.Éd ,عمان, الأردن.

آل سعود, م .(1979) .*البنوك والتأمين في الإسلام* .القاهرة: الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية.

البسلاني, غ .(2012) .*المصارف الإسلامية (نظام مالي عادل ومستقر، مقارنات-تطلعات-نتائج)* .دار المنهل اللبناني.

البيع بالتقسيط احكامه واثاره في الفقه .(.s.d) .الجامعة الوطنية الصومالية: دار العلم للنشر والتوزيع.

الجليدي, ا .(2022) .توظيف المقاصد الشرعية في الخدمات الخارجية بالمصارف الإسلامية .*مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير* .22 ,ليبيا: جامعة الزاوية.

الزرقا, أ. م .(1420) .عقد الاستصناع ومدى اهميته في الاستثمارات الاسلامية المعاصرة .*سلسلة محاضرات العلماء البارزين* .المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب.

الشراح, ر .(2004) .البنوك الإسلامية والبنوك الشاملة ودوره في التنمية الشاملة .*مجلة الكويت الاقتصادية*.72 ,(07)

الشرفا, د. ي) .د.س .(أهمية دور البنوك الإسلامية في إنماء قطاع الصناعة بصيغة الاستصناع والاستصناع الموازي دراسة تطبيقية على البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين .غزة-فلسطين: كلية التجارة الجامعة الإسلامية.

الطلاق، الآية 06.(.s.d) .

العاني, د. ق .(2013) .التمويل ووظائفه في لبنوك الاسلامية والتجاية داسة مقانة .الاردن: دار النفائس للنشر والتوزيع.

العاني, ق .(2013) .*التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية* .الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع.

العيادي, أ .(2014) .*أدوات الاستمار الإسلامية (البيوع والقروض والخدمات المصرفية)* .عمان: دار الفكر ناشرون وموزعون.

القاموس والمحيط, ل .(.s.d) .معجم مقاييس اللغة.1/44 .

الكشناوي .(.s.d) .*اسهل المدارك* .

الكهف, س.(.s.d) .

المغربي, ع .(2004) .*الإدارة الغستراتيجية في البنوك الإسلامية* .جدة, السعودية: مكتبة فهد الوطنية.

النساء.(.s.d) .

الوافي, آ .(2018) .ضوابط المصارف الإسلامية للوقاية من الأزمات المالية العالمية .*مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية* .100 ,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, الجزائر: جامعة باتنة 01.

باديس, ن & ,.وآخرون .(2021) .أهمية المصارف الإسلامية في تفادي الأزمات المالية .*مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة*.211 ,(02)*06* ,

بركة, ع .(2015) .*قضايا ومشكلات في المصارف الإسلامية (حلول مقترحة)* .الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع.

بشير, م .(2012) .محددات إختيار البنوك الإسلامية من وجهة نظر المتعاملينالأفراد مع البنوك التجارية في دولة الكويت- دراسة ميدانية .*مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في المحاسبة* .15 ,الكويت: جامعة الشرق الأوسط.

بن زراع, ح .(2021) .تحديات النوافذ الإسلامية .*مجلة الاقصاد الإسلامي العالمية*.103 ,(1443)*114* ,

بن كابو , م & ,.مناد, خ .(2022) .تحديات النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية-حالة الجزائر .-*مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة*.544 ,

بوسماحة, م .(2017) .العولمة المالية وتداعياتها على المصارف الإسلامية .*مجلة العيار*.239 ,(18)*01* ,

جعفر مهني, م .(2017) .نوافذ التمويل الإسلامي في البنوك التقليدية كمدخل لتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر) .ا. ا. غليزان (.Éd ,*مجلة أداء المؤسسات الجزائرية2017*.98 ,(12)

حسين, ع. م) .د.س .(السلم ودوره في التمويل والاستثمار واثره على البنوك الاسلامية .*المجلد 15 العدد 01* .جامعة الجلفة.

خلف, ف .(2006) .*البنوك الإسلامية* .الأردن: عالم الكتب الحديث.

د.عبد القادر, م .(2020) .مجلد 20 العدد 27 نوفمبر 2020.-بيع المرابحة للامر بالشراء ومدى مشروعية تطبيق بنك البركة الجزائري له-محمد طه حميدي .-*مجلة الأحياء, معهد العلوم الاسلامية* .الوادي: جامعة الوادي.

داوود, ن .(2011) .*البنوك الإسلامية نحو اقتصاد إسلامي* .دار البداية ناشرون وموزعون.

رواه ابن ماجه.(.s.d) .

رواه ابن ماجه.(.s.d) .

رواه مسلم.(.s.d) .

زعيط, ع & ,.بن ابراهيم, ا .(2021) .الخدمات المصرفية الإسلامية ومساهمتها في تعزيز الميزة التنافسية لعينة من البنوك العاملة في الجزائر .*مجلة الاقتصاد الصناعي*.76 ,(01)*11* ,

سعيدة ممو .(2019) .صيغ التمويل الاسلامي كألية لدعم ربحية البنوك الاسلامية .*دراسة حالة بنك قط الاسلامي مع الإشارة لتجربة بنك البركة الجزائري-أ خولة عزاز-أ* .تبسة : جامعة العربي التبسي.

سفر, أ .(2005) .*البنوك الإسلامية، إدارة المخاطر والعلاقة مع البنوك المركزية والتقليدية* .بيروت: اتحاد البنوك.

سميران, م .(2013) .امتداد عقد الإجارة في الفقخ الإلامي (دراسة مققارنة) .*المجلة الأردنية للدراسات الإسلامية* ,(01) 130.

سورة الأنفال.(.s.d) .

سورة البقرة.275 .(.s.d) .

سورة القصص.(.s.d) .

سورة النساء.(.s.d) .

شرقي, م. ب .(2020) .التشريعات المصرفية والمالية في الجزائر: دراسة تحليلية."

شلبي, ع .(2005) .بعض صيغ التمويل في البنوك الإسلامية .*مجلة كلية العلوم الإسلامية*.111 ,(11)*07* ,

صالحي, ص .(2003) .الصيغ التمويلية ومعالجتها المحاسبية بمصارف الشركة (دراسة تطبيقية ببنك البركة تالجزائرية) .*مجلة الباحث*.52 ,(02)

صحيح مسلم .(.s.d) .*حديث رقم 1587*.647 ,

ضطري, م & ,.لسلوس, م .(2020) .النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية بين التحديات ومتطلبات النجاح .*مجلة الوحدات للبحوث والدراسات*.927 ,(02)*13* ,

طهراوي , ا .(2022) .تجربة النوافذ الغسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية واع وتحديات .*مجة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال*.643 ,

عبد الرحيم, ن .(2010) .تطور الخدمات المصرفية ودورها في تفعيل النشاط الاقتصادي .*مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية* .97 ,الجزائر: جامعة الجزائر 03.

عجة, ا .(2010) .الإصلاحات المصرفية في القانون الجزائري في إطار التسيير الصارم لشؤون النقد و المال .المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و السياسية.

علي نداندا, ع .(.s.d) .معايير الجودة في عقد الاستصناع (دراسة فقهية) .*العدد الرابع والثلاثون)الجزء الرابع.(*

قتيبة, ع.(s.d.) .

قنطقجي, س .(2010) .*صناعة التمويل في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية* .سوريا: دار شعاع للنشر والتوزيع.

كويدر, س & .,درويش, ع .(2022) .النوافذ الغسلامية بالبنوك التقليدية كمرحة غنتقالية للصيرفة الغسلامية–دراسة استطلاعية، بنك الفلاحة والتنمية الريفية–وكالة وهران .*مجلة دفاتر*.224 ,(01)*11* ,

لعمش, آ .(2011) .الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية (دراسة نقدية لبعض المنتجات المصرفية الإسلامية) .*مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم التجارية* .07 ,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, الجزائر: جامعة فرحات عباس سطيف.

محمد أحمد, ح .(2014) .المضاربة في المصارف الإسلامية .*مؤتمر بيت المقدس الإسلامي (التمويل الإسلامي، ماهيته، صيغته، مستقبله)*.04 ,

محمد مصطفى, م .(2006) .تقييم ظاهرة البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية .*مذكرة مدمة لنيل شهادة الماجيستير* .102 , مصر: قسم الاقتصاد الإسلامي، اجامعة الأمريكية المفتوحة.

محمود نصار, أ .(2015) .*تمويل الخدمات في المصارف الإسلامية باستخدام صيغة الإجارة الموصوفة في الذمة* .بيروت, لبنان: دار الكتب العلمية.

مختاري, م .(2008) .مخاطر التمويل في المصارف الإسلامية .*مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية* , .18كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, الجزائر: جامعة بن يوسف بن خدة.

مسلم.، & ,البخاري.(s.d.) .

مصطفى , أ .(2006) .الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية .*مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في الفقه والتشريع* .09 ,فلسطين: جامعة النجاح الوطنية نابلس.

مصلح, ع. ا .(2019) .بيع السلم في المصارف الاسلامية ودوره في تطوير القطاع الزراعي(زيت الزيتون نموذجا) .*مجلة الحقوق والحريات الجلد 05العدد2* .بسكرة: جامعة محمد خيضر.

معطي, ل .(2015) .أساليب وصيغ التمويل الإسلامية للمشاريع المصغرة بين النظرية والتطبيق .*مجلة المالية والأسواق* , *02*(01), 337.

مهاوات, ع & .,طه, م .(2020) .بيع المرابحة للآمر بالشراء ومدى مشروعية تطبيق بنك البركة الجزائري له .*مجلة الإحياء*.93 ,(27)*20* ,

ناصر, س & .,بوشرمة, ع .(2009) .متطلبات تطوير الصيرفة في الجزائر .*مجلة الباحث*.308 ,(07)*07* ,

نصار, أ .(2010) .*الاستثمار بالمشاركة في البنوك الإسلامية (الشراكات، المضاربة، المزارعة، المساقاة، المغارسة، الأسهم، السندات والصكوك)* .بيروت, لبنان: دار الكتب العلمية.

نصري, ر & .,أبو مؤنس, ج .(2010) .ماهية الخدمات المصرفية في المصاريف الإسلامية (دراسة تحليلية) .*مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير* .05 ,الأردن: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

Contents

شكر وعرفان .....

الإهـداء .....

ملخص الدراسة.....

مقدمة ..... أ

الفصل الأول: 6

الإطار النظري للدراسة 6

تمهيد: 7

المبحث الأول: ماهية المصارف الإسلامية 8

المطلب الأول: مفهوم المصارف الإسلامية 8

المطب الثاني: خصائص المصارف الإسلامية 9

المطلب الثالث: أهداف المصارف الإسلامية 10

المبحث الثاني: الخدمات المصرفية الإسلامية 13

المطلب الأول: ماهية الخدمات المصرفية الإسلامية 13

المطلب الثاني: صيغ التمويل الإسلامي.....14

المبحث الثالث: تجربة النوافذ الإسلام في الجزائر 20

المطلب الأول: النوافذ الإسلامية في الجزائر 20

المطلب الثاني: تعديل قانون النقد المصرفي 29-03 : 23

الفصل الثاني: 31

الجانب التطبيقي 31

تمهيد:.....32

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة.....33

المطلب الأول: أدوات الدراسة 33

أولا: تعريف المقابلة الميدانية.....33

ثانيا: خصائص المقابلة الميدانية:.....33

ثالثا: أهداف المقابلة الميدانية:.....33

فهرس المحتويات

رابعا: أنواع المقابلات الميدانية: 34
المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة 34
أولا- مجتمع الدراسة: 34
ثانيا- عينة الدراسة: 37
المبحث الثاني: عرض ومناقشة نتائج الدراسة 38
المطلب الأول: عرض النتائج 38
أولا: عرض أسئلة المقابلة: 38
ثانيا: عرض إجابات المقابلة وتحليلها 39
ثالثا: عرض وتحليل بيانات المنتجات المصرفية الإسلامية بالبنك 41
نتائج الدراسة: 43
المطلب الثاني: مناقشة الفرضيات 44
الخاتمة 45
قائمة المصادر والمراجع 48
فهرس المحتويات 54
الملاحق 57

الملاحق

القرض الشعبي الجزائري
CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE

الصيرفة الإسلامية

طلب شراء عقار بالمرابحة

أنا الممضي(ة) أسفله (السيدة\السيد) : ..... رقم بطاقة التعريف الوطنية : .....

المهنة : ..... مكان العمل : .....

وعنواني بالكامل هو : .....

الهاتف الجوال : ..... هاتف المنزل : ..... هاتف العمل : ..... الفاكس : ..... البريد الإلكتروني : .....

أتقدم إليكم بهذا الطلب راغباً فيه شراء المسكن : ..... بالمواصفات المذكورة أدناه بالمرابحة على أن يسلم لي في موعد أقصاه ..... يوم ..... شهر ..... سنة

بيان ومواصفات المسكن

إسم البائع او المرقي العقاري : ..... عنوان المسكن : .....

تفاصيل أخرى لخصوصيات المسكن : .....

تاريخ : ..... / ..... / ..... توقيع مقدم الطلب :

خاصة بالبنك

تم إستلام طلب الشراء من قبل : ..... بعد التأكد من صحة البيانات وسيكون موعد الرد على الطلب

بعد : ..... لإبرام تعهد الوعد بالشراء.

وكالة : .....

إسم الموظف : ..... الصفة : .....

التاريخ والتوقيع : ..... / ..... / .....

تعهد الوعد بالشراء

أنا الممضي(ة) أسفله (السيدة\السيد) : ..... بطاقة التعريف الوطنية رقم : ..... بصفتي (الآمر بالشراء)

وبما أنني تقدمت بطلب شراء رقم (.....) لشراء : ..... بالمرابحة من القرض الشعبي الجزائري بالمواصفات والشروط التي نص عليها الطلب. وحيث أن البنك وافق عليها دون تعديل. فإنني أتعهد بالآتي :

1- أن ألتزم بإتمام عملية الشراء بالثمن الذي حدده البنك للمسكن كالتالي:

السعر الأصلي : ..... (.....)

قيمة الربح : ..... (.....)

الثمن الإجمالي : ..... (.....)

بحيث أقبل أن يضاف إليه تكلفة المصاريف الفعلية.

2- ألتزم بتقديم ضمان للجدية في الشراء وذلك بدفع هامش جدية يقدر ب 10% على الأقل من ثمن السلعة بقيمة :

..... (.....)

وللبنك الحق في رد قيمة الضمان (هامش الجدية) من عدمه في حالة تراجعي عن الشراء .

ويتعهد البنك بالآتي :

1- لن يطلب البنك الزبون (الآمر بالشراء) الموقع على هذا التعهد ضمان ما يطرأ على المسكن من أضرار وهلاك خلال فترة تملكه للمسكن وقبل استلام الزبون لها.

2- أن لا يطالب البنك الزبون (الآمر بالشراء) الموقع على هذا التعهد بتعويض مالي يزيد عن قيمة الضرر الفعلي في حال نكوله وتراجعه عن الشراء.

لتوقيع

قد تم التوقيع على هذا التعهد في يوم : ..... بتاريخ : ..... / ..... / .....

الزبون _____ **البنك** _____

عقد شراء عقار بالمرابحة

إنه في : ..... بتاريخ : ..... قد تم التوقيع على هذا العقد بين كل من :

1- البائع او المرقي العقاري(شخصية معنوية) : ..... بصفته : .....

وعنوانه : .....

سجل تجاري رقم : ..... رقم التعريف الجبائي : ..... رقم التعريف الإحصائي : .....

ويمثله في هذا العقد : ..... بطاقة التعريف الوطنية رقم : ..... وهو مخول بالتوقيع عنه في هذا العقد.

2- المشتري : القرض الشعبي الجزائري (ق ش ج)، شركة ذات أسهم برأس مال قدره 48.000.000.000 دينار جزائري، مسجلة تحت الرقم التجاري 99B0009292 ويوجد مقرها الاجتماعي بالجزائر العاصمة، في 02 شارع العقيد عميروش - الجزائر، الهاتف : 65/62 32 50 (023) - الفاكس 64 32 50 (023).

المدعو أدناه ب (ق ش ج)، ويمثله : ..... وصفته : ..... وهو مخول بالتوقيع نيابة عن البنك.

وبعد أن أقر كلا الطرفين بصفتهما وأهليتهما لإبرام هذا العقد، لذا فإنه قد تم الاتفاق على الآتي :

المادة الأولى : البيع

يبيع البائع او المرقي العقاري للمشتري المسكن المطلوب بالمواصفات التالية:

إسم البائع او المرقي العقاري : .....

عنوان المسكن : .....

تفاصيل أخرى لخصوصيات المسكن : .....

ويتعهد البائع بأن المسكن خالي من العيوب ويعد ضامناً لها وفي حال وجود أي عيب فإنه سيقوم باستبدال المسكن أو رد المسكن وإرجاع الثمن.

المادة الثانية : ثمن المسكن

ثمن المسكن المذكور بالمادة الأولى هو : ..... (.....).

المبلغ أي مصاريف فعلية.

المادة الثالثة : طريقة الدفع

يتم الدفع بواسطة صك بنكي باسم البائع يسلم باليد أو يمكن أن يحول المبلغ لحساب البائع بالبنك إن وجد وفي هذه الحالة سيتم إرسال نسخة من إشعار الإيداع بأحد وسائل الاتصال المعروفة

المادة الرابعة : طرق حل النزاع

أي نزاع قد ينشأ بين الطرفين فيما يتعلق بتفسير أو تنفيذ هذا العقد يمكن تسويته بطريقة ودية. في حالة عدم وجود تسوية ودية، سيتم تقديم النزاع إلى المحكمة ذات الاختصاص الإقليم

المادة الخامسة : فسخ العقد

يمتلك المشتري فترة أسبوع واحد لفسخ العقد، والذي يحرره من أي مسؤولية. تبدأ الفترة من تاريخ التوقيع على العقد.

بعد تجاوز الفترة، لا يبقى للمشتري الحق في التراجع. إلا في حالات القوة القاهرة:

المادة السادسة : حالة القوة القاهرة

تعني القوة القاهرة لتنفيذ هذا العقد، أي فعل أو حدث لا يمكن التنبؤ به ولا يمكن مقاومته وخارجا عن إرادة الطرفين المتعاقدين والذي من شأنه أن يؤثر بطريقة جزئية أو كلية على التزامات كل طرف. لا يمكن اعتبار الطرفين مسؤولين عن عدم الوفاء بالتزاماتهما إذا أثبتا أن عدم الأداء هذا يرجع إلى حالات القوة القاهرة المذكورة أعلاه.

على الطرف الذي يدعي حالة القوة القاهرة أن يخبر الطرف الآخر على الفور بعد وقوعها، بخطاب مسجل مع إشعار بالاستلام (أو أي وسيلة اتصال أخرى) خلال مدة لا تتجاوز سبعة (07) أيام.

وفي جميع الحالات، يتخذ الطرف المعني بحالة القوة القاهرة جميع التدابير الضرورية لضمان الاستئناف العادي لأداء الالتزامات المتأثرة بحالة القوة القاهرة، وذلك في أقرب وقت ممكن.

ذا استمرت القوة قاهرة ما بعد الموعد النهائي : ..... يجتمع الطرفان لتقرير مصير العقد.

لمادة السابعة : بدء تنفيذ العقد

بدأ سريان هذا العقد إبتداء من تاريخ توقيعه.

مادة الثامنة : رسوم التسجيل

حمل المشتري كامل الرسوم المترتبة على تسجيل هذا العقد لدى مصلحة الضرائب والجهات المختصة بحكم القانون.

مادة التاسعة : إشهار

خع هذا العقد لمختلف المنشورات المنصوص عليها في التشريعات الجزائرية النافذة.

التاريخ والتوقيع

المشتري (الزبون)	البائع (البنك)
----------	----------

الصيرفة الإسلامية
طلب شراء عقار بالمرابحة

عقد بيع عقار بالمرابحة

إنه في ..... بتاريخ ..... قد تم التوقيع على هذا العقد بين كل من :

1- القرض الشعبي الجزائري (ق ش ج) (بائع)، شركة ذات أسهم برأس مال قدره 48 000.000.000. دينار جزائري، مسجلة تحت الرقم التجاري 99B0009292 ويوجد مقرها الاجتماعي بالجزائر العاصمة، في 02 شارع العقيد عميروش - الجزائر. الهاتف : 65/62 32 50 (023) - الفاكس 64 32 50 (023)

المدعو أدناه ب (ق ش ج)، ويمثله ..... وصفته ..... وهو مخول بالتوقيع نيابة عن البنك.

2- السيدة\السيد (زبون) : ..... بطاقة التعريف الوطنية رقم .....

وعنوانه .....

الهاتف الجوال : ..... هاتف المنزل : ..... هاتف العمل : ..... الفاكس : ..... البريد الإلكتروني : .....

وبعد أن أقر كلا الطرفين بصفتهما وأهليتهما لإبرام هذا العقد، لذا فإنه قد تم الاتفاق على الآتي :

المادة الأولى : تمهيد

تنفيذاً لعقد الوعد بالشراء الموقع بين الطرفين بتاريخ ..... / ..... / ..... والذي تعهدا بموجبه على الالتزام بتنفيذ عملية الشراء بالمرابحة لصالح المشتري، فإن البائع أفاد بأنه قد قام بشراء المسكن المتفق عليه بعقد الوعد بالشراء بمواصفاتها المطلوبة.

المادة الثانية : البيع

يبيع البائع او المرقي العقاري للمشتري المسكن المطلوب بالمواصفات التالية:

اسم البائع او المرقي العقاري : .....

عنوان المسكن ....

تفاصيل أخرى لخصوصيات المسكن ....

المادة الثالثة : ثمن المسكن

التزاماً بما ورد بعقد الوعد بالشراء فإن أي من الطرفين لم يطلب من الآخر أي تعديل على سعر الشراء سواء للأجل أو للربح أو لأي أسباب أخرى: :

السعر الأصلي : ..... (.....)

مضافاً إليه المصاريف وقدرها : ..... (.....)

وهامش ربح : ..... (.....)

وبالتالي فإن ثمن البيع الإجمالي للمسكن هو : ..... (.....)

وقد وافق المشتري على هذا الثمن.

المادة الرابعة : الامتناع عن استلام المسكن

من حق البائع في حال امتناع المشتري أو عدم التقدم لاستلام المنتجات بعد توقيع هذا العقد بمدة تزيد عن أسبوع واحد بأن يطلب من المشتري تبرير عدم استلامه للمسكن عن طريق الهاتف، أو البريد الالكتروني، أو الفاكس أو أي وسيلة اتصال.

ويحق للبائع أن يبيع المسكن إذا زادت المدة عن عشرة أيام ابتداء من تاريخ إبرام هذا العقد دون الرجوع للمشتري ودون طلب الموافقة المسبقة منه.

في هذه الحالة، سيتم خصم مبلغ الضرر الفعلي والخسارة الفعلية اللذين يتكبدهما البائع (مبلغ البيع ناقص مبلغ الاقتناء) من مبلغ هامش الجدية الذي دفعه المشتري سابقاً. على أن لا يتجاوز الخصم قيمة الخسارة الحقيقية والضرر الفعلي فقط.

المادة الخامسة : رسوم تسجيل المسكن

يقوم المشتري بسداد كامل الرسوم المترتبة على تسجيل المسكن من ضرائب وتراخيص، كما على البائع تزويد المشتري بأي إفادة تساعده في استكمال الإجراءات الإدارية.

المادة السادسة : تسديد المبلغ

يتعهد المشتري بتسديد الثمن الإجمالي للمسكن وفق الآتي :

بعد إمضاء العقد، يمكن احتساب هامش الجدية كدفعة أولى وقدرها : ..... (.....)

وباقي المبلغ يقسط على عدد (.....) قسط شهري وتكون قيمة القسط : ..... (.....)

وللبائع الحق في أن يبدأ بخصم الأقساط بعد شهر من تاريخ استلام المسكن ، ويفوض المشتري البائع بخصم الأقساط من أي حساب يخصه لدى البائع بما فيها حسابات الودائع إلى حين سداد كامل المبلغ.

عقد وكالة لإجراء المرابحة

إنه في ..... بتاريخ ..... قد تم التوقيع على هذا العقد بين كل من :

1- القرض الشعبي الجزائري (ق ش ج)(موكل)، شركة ذات أسهم برأس مال قدره 48. 000.000.000 دينار جزائري، مسجلة تحت الرقم التجاري 99B0009292 ويوجد مقرها الاجتماعي بالجزائر العاصمة، في 02 شارع العقيد عميروش -الجزائر. هاتف: (023) 50 32 65 (023) 50 32 62فاكس (023) 50 32 64.

المدعو أدناه ب (ق ش ج)، ويمثله : ..... وصفته : .....

وهو مخول بالتوقيع نيابة عن البنك

2- السيدة\السيد(وكيل) : ..... بطاقة التعريف الوطنية رقم : .....

وعنوانه : .....

الهاتف الجوال : ..... هاتف المنزل : ..... هاتف العمل : ..... الفاكس : ..... البريد الإلكتروني : .....

تم الاتفاق على ما يلي :

المادة الأولى : المحل

الغرض من هذه الوكالة هو تكليف الوكيل، الذي يقبل ذلك، بمهمة تنفيذ عملية شراء المسكن .....

المطلوبة بالمواصفات التالية :

إسم البائع او المرقي العقاري : .....

عنوان المسكن : .....

تفاصيل أخرى لخصوصيات المسكن : .....

باسم وبالنيابة عن القرض الشعبي الجزائري وفقا للشروط المنصوص عليها أدناه :

المادة الثانية : البائع او المرقي العقاري، السعر وطريقة الدفع

يجب الحصول على المسكن من :

إسم البائع او المرقي العقاري : .....

العنوان : .....

السعر المتفق عليه مع البائع هو :

..... (.....)

يجب دفع هذا الثمن عن طريق صك بنكي.

المادة الثالثة : الصلاحية والمدة

يتم إعطاء هذه الوكالة فقط من أجل تحقيق هذه العملية.

وهي صالحة فقط لمدة 10 أيام ابتداء من تاريخ التوقيع. سوف يتجسد إبرام هذه الصفقة بتوقيع الوكيل على إشعار باستكمال الوكالة والإشعار بقبول من البنك.

المادة الرابعة : إلتزام

يتم إلزام الوكيل أمام البنك فيما يتعلق باحترام أحكام هذه الوكالة.

التوقيع

المشتري	البائع او المرقي العقاري
.....	.....

مصادقة هيئة الرقابة الشرعية

القرض الشعبي الجزائري
CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE

الصيرفة الإسلامية

طلب فتح حساب صك إسلامي

القرض الشعبي الجزائري (ق ش ج)، شركة ذات أسهم برأس مال قدره 48 000.000.000. دينار جزائري، مسجلة تحت الرقم التجاري 99B0009292 ويوجد مقرها الاجتماعي بالجزائر العاصمة، في 02 شارع العقيد عميروش - الجزائر. الهاتف : 65/62 32 50 (023) - الفاكس 64 32 50 (023)،

المدعو أدناه بـ (ق ش ج) بنك،

من جهة، و

الممضي أسفله الإسم واللقب :

تاريخ ومكان الولادة : ب :

بطاقة التعريف الوطنية رقم : الصادرة في : بـ :

العنوان :

الترقيم البريدي : المدينة : البلد :

الهاتف : الجوال : البريد الإلكتروني :

الشروط المتعلقة بفتح حساب صك إسلامي

1 - يجب أن يكون رصيد حساب صك الإسلامي دائنا.

2 - يستند حساب صك الإسلامي على مبدأ "القرض الحسن". يمثل توقيع هذا طلب فتح هذا الحساب توكيلا ضمنيا للقرض الشعبي الجزائري لإستثمار أموال الزبون في عمليات التمويل الإسلامي.

3 - يتحمّلُ الزبون كل الرسوم والعمولات والاستقطاعات المتعلقة بالالتزامات مع البنك وذلك في حدود التكاليف والمصاريف المتعلقة بالخدمات التي يؤديها البنك للزبون. ولا يتحمل الزبون مصاريف فتح ومسك حساب صك وذلك في إطار حقوق التوفية.

4 - الودائع المودعة في حساب صك هي ودائع مستحقة الدفع تحت الطلب. وليس للزبون حق في حصة من الأرباح الناتجة عن عمليات التمويل الإسلامي.

5 - تعتبر سجلات البنك الوثائق التبريرية الوحيدة لحركات ورصيد حساب صك. يمكن للزبون طلب كشف حساب من البنك.

6 - سيعالج البنك المعلومات المتعلقة بالزبون بشكل سري.

القانون المطبق - منح الأهلية

- تحكم الاتفاقية الحالية النصوص المعمول بها في الجزائر بحكم ملاحيتها.

- كل النزاعات التي تنتج من تنفيذ العقد الحالي أو تأويله ستتم تسويتها بالطرق الودية. وفي حال تعذر التسوية الودية تحال إلى محكمة مختصة.

الدخول حيز التنفيذ

تطبق الإتفاقية الحالية لفتح حساب صك إسلامي بين الزبون والبنك اعتبارا من تاريخ توقيعها.

مصادقة هيئة الرقابة الشرعية

عن الزبون **عن البنك**

الإسم واللقب : إسم المسؤول :

"تمت قراءته والمصادقة عليه"

التاريخ والتوقيع : / / التوقيع وختم الوكالة :

القرض الشعبي الجزائري
CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE

الصيرفة الإسلامية

طلب شراء سيارة بالمرابحة

أنا الممضي(ة) أسفله (السيدة\الانسة) : ..... رقم بطاقة التعريف الوطنية : .....

المهنة : ..... مكان العمل : .....

وعنواني بالكامل هو : ..... رقم البريد : .....

الهاتف الجوال : ..... هاتف المنزل : ..... هاتف العمل : ..... الفاكس : ..... البريد الإلكتروني : .....

أتقدم إليكم بهذا الطلب راغباً فيه شراء السيارة : ..... بالمواصفات المذكورة أدناه بالمرابحة على أن تسلم لي في موعد أقصاه ..... يوم ..... شهر ..... سنة .....

بيان ومواصفات السيارة

إسم الصانع : ..... علامة السيارة : ..... نوع السيارة : .....

قوة المحرك ..... طاقة المحرك : ..... رقم هيكل السيارة : ..... لون السيارة : .....

تاريخ : ..... / ..... / ..... توقيع مقدم الطلب

خاصة بالبنك

تم إستلام طلب الشراء من قبل : ..... بعد التأكد من صحة البيانات وسيكون موعد الرد على الطلب

بعد : ..... لإبرام تعهد الوعد بالشراء.

وكالة : .....

إسم الموظف : ..... المنصب : .....

التاريخ والتوقيع : ..... / ..... / .....

تعهد الوعد بالشراء

أنا الممضي(ة) أسفله (السيدة\السيد) : ..... بطاقة التعريف الوطنية رقم : ..... بصفتي (الآمر بالشراء)

وبما أنني تقدمت بطلب شراء رقم (.....) لشراء : ..... بالمرابحة من القرض الشعبي الجزائري بالمواصفات والشروط التي نص عليها الطلب، وحيث أن البنك وافق عليها دون تعديل، فإنني أتعهد بالآتي :

1- أن ألتزم بإتمام عملية الشراء بالثمن الذي حدده البنك للسيارة كالتالي :

السعر الأصلي : ..... (.....)

هامش الربح : ..... (.....)

الثمن الإجمالي : ..... (.....)

بحيث أقبل أن يضاف إليه تكلفة المصاريف الفعلية .

2- ألتزم بتقديم ضمان للجدية في الشراء وذلك بدفع هامش جدية يقدر ب 10% على الأقل من ثمن السلعة بقيمة :

..... (.....)

3- و للبنك الحق في رد قيمة الضمان (هامش الجدية) من عدمه في حالة تراجعي عن الشراء.

ويتعهد البنك بالآتي :

1- لن يطالب البنك الزبون (الآمر بالشراء) الموقع على هذا التعهد بضمان ما يطرأ على السيارة من أضرار وهلاك خلال فترة تملكه للسيارة وقبل استلام الزبون لها.

2- ألا يطالب البنك الزبون (الآمر بالشراء) الموقع على هذا التعهد بتعويض مالي يزيد عن قيمة الضرر الفعلي في حال نكوله وتراجعه عن الشراء.

لتوقيع

قد تم التوقيع على هذا التعهد في يوم : ..... بتاريخ : ..... / ..... / .....

الزبون _____ البنك _____

عقد شراء سيارة بالمرابحة

في يوم : ... بتاريخ : ... قد تم التوقيع على هذا العقد بين كل من :

1- البائع (شخصية معنوية) : ... بصفته : ...

وعنوانه : ...

سجل تجاري رقم : ... رقم التعريف الجبائي : ... رقم التعريف الإحصائي : ...

ويمثله في هذا العقد : ... بطاقة التعريف الوطنية رقم : ... وهو مخول بالتوقيع عنه في هذا العقد.

2- المشتري : القرض الشعبي الجزائري (ق ش ج)، شركة ذات أسهم برأس مال قدره 48.000.000.000 دينار جزائري، مسجلة تحت الرقم التجاري 99B0009292 ويوجد مقرها الاجتماعي بالجزائر العاصمة، في 02 شارع العقيد عميروش - الجزائر. الهاتف : 62/65 32 50 (023) - الفاكس 64 32 50 (023)

المدعو أدناه ب (ق ش ج)، ويمثله : ... وصفته : ... وهو مخول بالتوقيع نيابة عن البنك.

وبعد أن أقر كلا الطرفين بصفتهما وأهليتهما لإبرام هذا العقد، لذا فإنه قد تم الاتفاق على الآتي :

المادة الأولى : البيع

يبيع البائع للمشتري السيارة المطلوبة بالمواصفات التالية :

إسم الصانع : ... علامة السيارة : ... نوع السيارة : ...

قوة المحرك : ... طاقة المحرك : ... رقم هيكل السيارة : ... لون السيارة : ...

ويتعهد البائع بأن السيارة خالية من العيوب الظاهرة أو الخفية وفي حال وجود أي عيب بعد اقتناء السيارة فإنه سيقوم باسترجاع السيارة أو رد الثمن.

يجب التفاوض على فترة إعادة السيارة إلى البائع في حالة اكتشاف عيب في الاتفاق العام بين البنك والبائع.

المادة الثانية : ثمن السيارة

ثمن السيارة المذكورة بالمادة الأولى هو :

( ) ... ...

ولا يشمل هذا المبلغ أي مصاريف فعلية.

المادة الثالثة : طريقة الدفع

يتم الدفع بواسطة صك بنكي باسم البائع يسلم باليد أو تحويل لحساب البائع إن وجد وفي هذه الحالة سيتم إرسال نسخة من إشعار الإيداع بأحد وسائل الاتصالات المعروفة.

المادة الرابعة : طرق حل النزاع

أي نزاع قد ينشأ بين الطرفين فيما يتعلق بتفسير هذا العقد أو تنفيذه يمكن تسويته بطريقة ودية. وفي حالة عدم وجود تسوية ودية، سيتم تقديم النزاع إلى المحكمة ذات الاختصاص الإقليمي.

المادة الخامسة : فسخ العقد

يمتلك المشتري فترة أسبوع واحد لفسخ العقد والذي يحرره من أي مسؤولية. تبدأ الفترة من تاريخ التوقيع على العقد.

بعد تجاوز الفترة، لا يحق للمشتري التراجع، إلا في حالات القوة القاهرة.

المادة السادسة : كيفية تسديد المبلغ

يتعهد المشتري بتسديد الثمن الإجمالي للسيارة وفق الاتي :

بعد إمضاء العقد، يمكن احتساب هامش الجدية كدفعة أولى وقدرها : ....(..........................)،

وباقي المبلغ يقسط على عدد (.....) قسط شهري وتكون قيمة القسط : ....(..........................)،

وللبائع الحق في أن يبدأ بخصم الاقساط بعد شهر من تاريخ استلام السيارة ويفوض المشتري البائع بخصم الأقساط من أي حساب يخصه لدى البائع بما فيها حسابات الودائع إلى حين سداد كامل المبلغ.

المادة السابعة : التأمين

يكتتب المشتري بوليصة التأمين على الوفاة (تكافلي إن وجد) مع الحلول محل المكتتب لصالح البنك. أصل لهذه البوليصة تبقى محفوظة لدى البنك.
كما يكتتب كذلك بوليصة التأمين على كل المخاطر للسيارة مع الحلول محل المكتتب لصالح البنك.
يتعهد المشتري بتجديد هذه البوليصة مع الحلول محل المكتتب لصالح البنك. تسلم نسخة منها للبنك.

المادة الثامنة : الضمانات

الضمانات التي يطلبها القرض الشعبي الجزائري بموجب عقود المرابحة الخاصة بالتجهيزات هي:
- تسجيل رهن حيازي على السيارة موضوع التمويل.
- التأمين على جميع الأخطار لدى شركة تكافل إن وجدت.
- تأمين على الوفاة والعجز المطلق والنهائي باسم الزبون لدى شركة تكافل (ان وجدت)
يحق للبنك أن يطلب من الزبون الضمانات التي يراها مناسبة لتأسيس التمويل ومنحه.

المادة التاسعة : التسديد المسبق

يمكن للزبون التعجيل بدفع مبلغ الأقساط المستحقة بكاملها أو جزء منها ويجوز للبنك أن يتنازل عن هامش الربح أو جزء منه.

المادة العاشرة : التأخر في السداد

لا يحق للمشتري أن يتأخر في دفع المبلغ المستحق نقداً بالكيفية الموضحة في هذا العقد، كما لا يحق له أن يتأخر في دفع الأقساط المقررة، وفي حالة مماطلته أو امتناعه عن الدفع، تحل باقي الأقساط فوراً ويحق للبائع في حالة المماطلة أن يفرض غرامة تأخير تقدر ب 2%.

تجدر الإشارة إلى أن غرامة التأخير هذه لن يتم احتسابها كمنتج لصالح البنك، وإنما سيتم إيواؤها في صندوق الخيرات، ويتم إنفاقه تحت إشراف الهيئة الشرعية بالتنسيق مع الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء بالمجلس الإسلامي الأعلى، كما ورد في المادة 6 من تعليمة بنك الجزائر 20-03.

المادة الحادية عشرة : فسخ العقد

من حق البائع فسخ التعاقد في حالة عدم التزام المشتري باستلام السيارة كما نصت عليه المادة الرابعة.

المادة الثانية عشرة : تعديل العقد

تشكل مواد هذا العقد مجمل بنود التعاقد بين الطرفين، ولا يمكن إجراء أي تعديل أو تغيير أو حذف أو رفض أو إنهاء أي شرط من هذه الشروط شفوياً، بل يجب أن يكون ذلك خطياً وموقعاً من الطرفين.

المادة الثالثة عشرة : طرق حل النزاع

أي نزاع قد ينشأ بين الطرفين فيما يتعلق بتفسير هذا العقد أو تنفيذه يمكن تسويته بطريقة ودية. وفي حالة عدم وجود تسوية ودية، يقدم النزاع إلى المحكمة ذات الاختصاص الإقليمي.

المادة الرابعة عشر : تاريخ السريان

يبدأ سريان هذا العقد من تاريخ توقيعه.

المادة الخامسة عشر : عدد النسخ

حرر هذا العقد من)4 (نسخ، نسخة للزبون وثلاث نسخ للبنك لإتمام إجراءات التسجيل بمصلحة الضرائب وتسلم أحد النسخ بعد ذلك للبائع.

التاريخ والتوقيع

المشتري (الزبون)	البائع (البنك)
----------------------------------	----------------------------------

المادة السابعة : الضمانات

لضمانات التي يطلبها القرض الشعبي الجزائري بموجب عقود المرابحة الخاصة بالتجهيزات هي :

- تسجيل رهن من الدرجة الأولى على المسكن موضوع التمويل.
- تأمين متعدد الأخطار على المسكن لدى شركة تكافل. إن وجدت
- التأمين على الوفاة والعجز المطلق والنهائي باسم الزبون لدى شركة تكافل إن وجدت
- حق للبنك أن يطلب من الزبون الضمانات التي يراها مناسبة لتأسيس التمويل ومنحه.

لمادة الثامنة : التسديد المسبق

مكن للزبون التعجيل بدفع مبلغ الأقساط المستحقة بكاملها أو جزء منها ويجوز للبنك أن يتنازل عن هامش الربح أو جزء منه.

لمادة التاسعة : التأخر في السداد

يحق للمشتري أن يتأخر في دفع المبلغ المستحق نقداً بالكيفية الموضحة في هذا العقد، كما لا يحق له أن يتأخر في دفع الأقساط المقررة، وفي حالة مماطلته أو امتناعه عن الدفع، تحل قي الأقساط فوراً ويحق للبائع في حالة المماطلة أن يفرض غرامة تأخير تقدر ب 2%.

جدر الإشارة إلى أن غرامة التأخير هذه لن يتم احتسابها كمنتج لصالح البنك، وإنما سيتم إيداؤها في صندوق الخيرات، ويتم إنفاقه تحت إشراف الهيئة الشرعية بالتنسيق مع الهيئة الشرعية وطنية للإفتاء بالمجلس الإسلامي الأعلى، كما ورد في المادة 6 من تعليمة بنك الجزائر 20-03.

مادة العاشرة : فسخ العقد

ن حق البائع فسخ التعاقد في حال لم يلتزم المشتري باستلام المسكن كما نصت عليه المادة الرابعة.

مادة الحادية عشرة : تعديل العقد

تكل مواد هذا العقد مجمل بنود التعاقد بين الطرفين لا يمكن أي تعديل، أو تغيير، أو حذف، أو رفض أو إنهاء لاي شرط من هذه الشروط شفوياً، بل يجب أن يكون ذلك خطياً وموقعاً من الطرفين.

مادة الثانية عشرة : طرق حل النزاع

نزاع قد ينشأ بين الطرفين فيما يتعلق بتفسير هذا العقد أو تنفيذه يمكن تسويته بطريقة ودية. وفي حالة عدم وجود تسوية ودية، يقدم النزاع إلى المحكمة ذات الاختصاص الإقليمي.

مادة الثالثة عشرة : بدء تنفيذ العقد

دأ سريان هذا العقد من تاريخ توقيعه.

مادة الرابعة عشرة : عدد النسخ

ر هذا العقد من)4 (نسخ. نسخة للزبون وثلاث نسخ للبنك لإتمام إجراءات التسجيل بمصلحة الضرائب وتسلم أحد النسخ بعد ذلك للبائع.

التاريخ والتوقيع

المشتري	البائع
_____	_____

الصناعة الإسلامية
طلب شراء عقار بالمرابحة

عقد بيع سيارة بالمرابحة

إنه في ... بتاريخ ... قد تم التوقيع على هذا العقد بين كل من :

1- القرض الشعبي الجزائري (ق ش ج) (بائع)، شركة ذات أسهم برأس مال قدره 48.000.000.000 دينار جزائري، مسجلة تحت الرقم التجاري 99B0009292 ويوجد مقرها الاجتماعي بالجزائر العاصمة، في 02 شارع العقيد عميروش - الجزائر. الهاتف : 65/62 32 50 (023) - الفاكس 64 32 50 (023)

المدعو أدناه ب (ق ش ج)، ويمثله ... وصفته ... وهو مخول بالتوقيع نيابة عن البنك

2- السيدة\السيد (زبون) : ... بطاقة التعريف الوطنية رقم ...

وعنوانه ...

الهاتف الجوال : ... هاتف المنزل : ... هاتف العمل : ... الفاكس : ... البريد الإلكتروني : ...

وبعد أن أقر كلا الطرفين بصفتهما وأهليتهما لإبرام هذا العقد، لذا فإنه قد تم الاتفاق على الآتي :

المادة الأولى : تمهيد

تطبيقا لعقد الوعد بالشراء الموقع بين الطرفين بتاريخ ... / ... / ... والذي بموجبه تعهد الطرفان على الالتزام بتنفيذ عملية الشراء بالمرابحة لصالح المشتري، فإن البائع أفاد بأنه قد قام بشراء السيارة المتفق عليها بعقد الوعد بالشراء بمواصفاتها المطلوبة.

المادة الثانية : مواصفات السيارة

يبيع البائع للمشتري المنتجات المطلوبة بالمواصفات التالية :

إسم الصانع : ... علامة السيارة : ... نوع السيارة : ...

قوة المحرك ... طاقة المحرك : ... رقم هيكل السيارة : ... لون السيارة : ...

المادة الثالثة : ثمن السيارة

التزاماً بما ورد بعقد الوعد بالشراء فإن أيا من الطرفين لم يطلب من الاخر أي تعديل على ثمن السيارة سواء للأجل أو لهامش الربح أو لأي أسباب أخرى :

سعر السيارة : ... (...)

مضافا إليه مصاريف الاقتناء وقدرها : ... (...)

وهامش ربح : ... (...)

وبالتالي فإن ثمن البيع الإجمالي للمشتري هو :

... (...)

وقد وافق المشتري على هذا الثمن.

المادة الرابعة : الامتناع عن استلام السيارة

من حق البائع في حال عدم تقدم المشتري لاستلام السيارة بعد توقيع هذا العقد بمدة تزيد عن أسبوع واحد بأن يطلب من المشتري تبرير عدم استلامه للسيارة عن طريق الهاتف، أو البريد الالكتروني، أو الفاكس أو أي وسيلة اتصال. يحق للبائع أن يبيع السيارة إذا زادت المدة عن عشرة أيام ابتداء من تاريخ إبرام هذا العقد دون الرجوع للمشتري ودون طلب الموافقة المسبقة من المشتري.

في هذه الحالة، سيتم خصم مبلغ الضرر الفعلي والخسارة الفعلية اللذين يتكبدهما البائع (مبلغ البيع ناقص مبلغ الاقتناء) من مبلغ هامش الجدية الذي دفعه المشتري سابقاً، على أن لا يتجاوز الخصم قيمة الخسارة الحقيقية والضرر الفعلي فقط.

المادة الخامسة : رسوم تسجيل السيارة

يقوم المشتري بسداد كامل الرسوم المترتبة على تسجيل السيارة وكل الرسومات الأخرى، وعلى البائع تزويد المشتري بأي إفادة تساعده في استكمال الإجراءات الإدارية.

المادة السادسة : حالة القوة القاهرة

تعني القوة القاهرة لتنفيذ هذا العقد، أي فعل أو حدث لا يمكن التنبؤ به ولا يمكن مقاومته وخارجا عن إرادة الطرفين المتعاقدين والذي من شأنه أن يؤثر بطريقة جزئية أو كلية على التزامات كل طرف. لا يمكن اعتبار الطرفين مسؤولين عن عدم الوفاء بالتزاماتهما إذا أثبتا أن عدم الأداء هذا يرجع إلى حالات القوة القاهرة المذكورة أعلاه.

على الطرف الذي يدعي حالة القوة القاهرة أن يخبر الطرف الاخر على الفور بعد وقوعه، بخطاب مسجل مع إشعار بالاستلام (أو أي وسيلة اتصال أخرى) خلال فترة 7 أيام.

وفي جميع الحالات، يتخذ الطرف المعني بحالة القوة القاهرة جميع التدابير الضرورية لضمان الاستئناف العادي لأداء الالتزامات المتأثرة بحالة القوة القاهرة، وذلك في أقرب وقت ممكن.

إذا استمرت القوة القاهرة ما بعد الموعد النهائي ..... يجتمع الطرفان لتقرير مصير هذا العقد.

المادة السابعة : تاريخ سريان العقد

يبدأ سريان هذا العقد ابتداء من تاريخ توقيعه.

المادة الثامنة : رسوم التسجيل

يتحمل المشتري كامل الرسوم المترتبة على تسجيل هذا العقد لدى مصلحة الضرائب والجهات المختصة بحكم القانون.

المادة التاسعة : الإشهار

يخضع هذا العقد لمختلف المنشورات المنصوص عليها في التشريعات الجزائرية النافذة.

التاريخ والتوقيع

المشتري	البائع
_____	_____

القرض الشعبي الجزائري
CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE

طلب شراء تجهيزات بالمرابحة

أنا الممضي(ة) أسفله (السيدة\السيد) : ..... رقم بطاقة التعريف الوطنية : .....

المهنة : ..... مكان العمل : .....

وعنواني بالكامل هو : .....

الهاتف الجوال : ..... هاتف المنزل : ..... هاتف العمل : ..... الفاكس : ..... البريد الإلكتروني : .....

أتقدم إليكم بهذا الطلب راغباً فيه شراء التجهيزات : ..... بالمواصفات المذكورة أدناه بالمرابحة على أن تسلم لي في موعد أقصاه ..... يوم ..... شهر ..... سنة .....

بيان ومواصفات التجهيزات

إسم الصانع : ..... علامة التجهيزات : .....

نوع التجهيزات : .....

تاريخ : ..... / ..... / ..... توقيع مقدم الطلب :

خاصة بالبنك

تم استلام طلب الشراء من قبل : ..... بعد التأكد من صحة البيانات وسيكون موعد الرد على الطلب بعد : ..... لإبرام تعهد الوعد بالشراء.

وكالة : .....

اسم الموظف : .....

التاريخ والتوقيع : ..... / ..... / ..... الصفة : .....

تعهد الوعد بالشراء

أنا الممضي(ة) أسفله (السيدة\السيد) : ..... بطاقة التعريف الوطنية رقم : ..... بصفتي (الآمر بالشراء)

بطلب شراء رقم (.....) لشراء : ..... بالمرابحة من القرض الشعبي الجزائري بالمواصفات والشروط التي نص عليها الطلب، وحيث إن البنك وافق عليها دون تعديل. فإنني أتعهد بالآتي :

1- أن ألتزم بإتمام عملية الشراء بالثمن الذي حدده البنك للمنتجات كالتالي :

السعر الأصلي : ..... (.....)

هامش الربح : ..... (.....)

الثمن الإجمالي : ..... (.....)

بحيث أقبل أن تضاف إليه تكلفة المصاريف الفعلية.

2- ألتزم بتقديم ضمان للجدية في الشراء وذلك بدفع هامش جدية يقدر ب 10% على الأقل من ثمن السلعة بقيمة : ..... (.....)

3- و للبنك الحق في رد قيمة الضمان (هامش الجدية) من عدمه في حالة تراجعي عن الشراء.

ويتعهد البنك بالآتي :

1- ألا يطالب البنك الزبون (الآمر بالشراء) الموقع على هذا التعهد بضمان ما يطرأ على المنتجات من أضرار وهلاك خلال فترة تملكه للمنتجات وقبل استلام الزبون لها.

2- ألا يطالب البنك الزبون (الآمر بالشراء) الموقع على هذا التعهد بتعويض مالي يزيد عن قيمة الضرر الفعلي في حال نكوله وتراجعه عن الشراء.

التوقيع

قد تم التوقيع على هذا التعهد في يوم : ..... بتاريخ : ..... / ..... / .....

الزبون _____ البنك _____

المادة الخامسة : فسخ العقد

يمتلك المشتري فترة أسبوع واحد لفسخ العقد والذي يحرره من أي مسؤولية. تبدأ الفترة من تاريخ التوقيع على العقد.
بعد تجاوز الفترة، لا يحق للمشتري التراجع إلا في حالات القوة القاهرة.

المادة السادسة : حالة القوة القاهرة

تعني القوة القاهرة لتنفيذ هذا العقد، أي فعل أو حدث لا يمكن التنبؤ به ولا يمكن مقاومته وخارجا عن إرادة الطرفين المتعاقدين والذي من شأنه أن يؤثر بطريقة جزئية أو كلية على التزامات كل طرف. لا يمكن اعتبار الطرفين مسؤولين عن عدم الوفاء بالتزاماتهما إذا أثبتا أن عدم الأداء هذا يرجع إلى حالات القوة القاهرة المذكورة أعلاه.
على الطرف الذي يدعي حالة القوة القاهرة أن يخبر الطرف الاخر على الفور بعد وقوعها، بخطاب مسجل مع إشعار بالاستلام (أو أي وسيلة اتصال أخرى) خلال مدة لا تتجاوز سبعة (07) أيام.
وفي جميع الحالات، يتخذ الطرف المعني بحالة القوة القاهرة جميع التدابير الضرورية لضمان الاستئناف العادي لأداء الالتزامات المتأثرة بحالة القوة القاهرة، وذلك في أقرب وقت ممكن.

إذا استمرت القوة القاهرة ما بعد الموعد النهائي : ..... يجتمع الطرفان لتقرير مصير العقد.

المادة السابعة : بدء تنفيذ العقد

يبدأ سريان هذا العقد إبتداء من تاريخ توقيعه.

المادة الثامنة : رسوم التسجيل

يتحمل المشتري كامل الرسوم المترتبة على تسجيل هذا العقد لدى مصلحة الضرائب والجهات المختصة بحكم القانون.

التاريخ والتوقيع

المشتري	البائع
_____	_____

اتفاقية تمويل

القرض الشعبي الجزائري ، شركة ذات أسهم برأس مال قدره 48.000.000.000 دينار جزائري، مسجلة تحت الرقم التجاري 16/00 92 92 000 B 99 ويوجد مقرها الاجتماعي بالجزائر العاصمة، في 02 شارع العقيد عميروش -الجزائر- ، ويمثله.....بصفته..... طبقا للصلاحيات المخولة له للتوقيع على هذه الاتفاقية

من جـــهة ويشار إليها فيما يلي **"البنك "**

السيد (ة) (الاسم واللقب) .....
تاريخ و مكان الازدياد ..... المهنة.....
العنوان.....
رقم بطاقة التعريف الوطنية.....الصادرة في.....بتاريخ.....

من جـهة أخرى و يشار إليه فيما يلي " **"الطرف الثاني".**

تمهيد: بمقتضى

- نظام بنك الجزائر 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من قبل البنوك والمؤسسات المالية.
- تعليمة بنك الجزائر رقم 20-03 المؤرخة في 02 افريل 2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية.
- طلب التمويل الممضى من قبل الطرف الثاني بتاريخ...../...../.....
- قرار الموافقة لمنح التمويل الصادر عن البنك بتاريخ ...../...../.....

وبعد أن أقر كلا الطرفين بصفتهما وأهليتهما لإبرام هذه الاتفاقية، قد تم الاتفاق على الآتي:

المادة الأولى: موضوع الاتفاقية
تحدد هذه الاتفاقية الإطار العام للتمويلات التي يمنحها البنك للطرف الثاني عن طريق صيغ التمويل الإسلامي ووفقا للشروط المحددة ادناه.

المادة الثانية: موضوع التمويل
.....

المادة الثالثة: شروط التمويل

	طبيعة التمويل	المبلغ (دج)	نسبة التمويل (%)	نسبة الدفعة الاولى (%)	نسبة هامش الربح* (%)	نسبة هامش الجدية (%)	مدة التمويل (شهر)	فترة الارجاء (شهر)	اخر اجل للاستعمال	كيفية تسديد الأقساط
01										

*دون رسوم / سنويا

المادة الرابعة: الضمانات و التأمينات التكافلية
الضمانات و التأمينات التكافلية التي يلتزم الطرف الثاني بتقديمها لصالح القرض الشعبي الجزائري بموجب هده الاتفاقية هي:

- .....
- .....
- .....
- .....

يلتزم الطرف الثاني بتجديد التأمينات في مواعيدها.

المادة الخامسة: طريقة السداد
يلتزم الطرف الثاني بسداد الدين المستحق على شكل أقساط، بعد انتهاء فترة الارجاء، طبقا لجدول السداد المتفق عليه.
يرخص الطرف الثاني للبنك بموجب هده الاتفاقية عند حلول أجل الاستحقاق، أن يخصم المبالغ المستحقة، من أي حساب يخصه لدى البنك بما فيها حسابات الودائع إلى حين سداد المبلغ المستحق كليا.

المادة السادسة: التسديد المسبق
يمكن للطرف الثاني التعجيل بدفع مبلغ الأقساط المستحقة بكاملها أو جزء منها وذلك حسب الأنظمة المعمول بها لدى البنك.

المادة السابعة : التأخر في السداد
يجب على الطرف الثاني احترام الجدول الزمني المتفق عليه للسداد.
لا يحق للزبون أن يتأخر في دفع المبالغ المستحقة نقداً بالكيفية المذكورة في الاتفاقية، وفي حالة مماطلته أو امتناعه عن الدفع ، تحل باقي الأقساط فورا ويحق للبنك في حالة المماطلة أن يلزم الطرف الثاني بالتصدق بمبلغ نسبته 02% من إجمالي المبالغ المستحقة.

هذا المبلغ المتصدق به لن يستفيد منه البنك بأي صورة وإنما سيتم إيواؤه في حساب الخيرات (حساب صدقة واحسان)، ويتم إنفاقه تحت إشراف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء الصناعة الاسلامية (المجلس الإسلامي الأعلى)، كما ورد في أحكام المادة 6 من تعليمة بنك الجزائر 20-03 الصادرة يوم 02 أفريل 2020.

المادة الثامنة: فسخ الاتفاقية
من حق البنك فسخ الاتفاقية في حالة إخلال الطرف الثاني بأي التزام أو شرط من الالتزامات أو الشروط المنصوص عليها في هذه الاتفاقية والمطالبة فورا بباقي المبالغ الغير المحصلة بعد.

المادة التاسعة: تعديل الاتفاقية
تشكل مواد هذه الاتفاقية مجمل بنود التعاقد بين الطرفين ولا يمكن إجراء أي تعديل أو تغيير، حذف، رفض أو إنهاء أي شرط من هذه الشروط شفوياً، بل يجب أن يكون ذلك بموجب ملحق موقع من الطرفين.

المادة العاشرة: حالة القوة القاهرة
تعني القوة القاهرة في مضمون هذه الاتفاقية، أي فعل أو حدث لا يمكن التنبؤ به ولا يمكن مقاومته وخارجا عن إرادة الطرفين المتعاقدين والذي من شأنه أن يؤثر بطريقة جزئية أو كلية على التزامات كل طرف. لا يمكن اعتبار الطرفين مسؤولين عن عدم الوفاء بالتزاماتهما إذا أثبتا أن عدم الوفاء يرجع إلى حالة قوة قاهرة.
على الطرف الذي يستدعي حالة القوة القاهرة أن يخبر الطرف الآخر على الفور بعد وقوعه، بخطاب مسجل مع إشعار بالاستلام (أو أي وسيلة اتصال أخرى) خلال فترة 07 أيام.
وفي جميع الحالات، يتخذ الطرف المعني بحالة القوة القاهرة جميع التدابير الضرورية لضمان، في أقرب وقت ممكن، قصد الاستئناف العادي لأداء الالتزامات المتأثرة بحالة القوة القاهرة.
إذا استمرت حالة القوة القاهرة ما بعد ثلاثون (30) يوما فسيجتمع الطرفان لتحديد مصير هذه الاتفاقية.

المادة الحادية عشر: طرق حل النزاع
أي نزاع قد ينشأ بين الطرفين فيما يتعلق بتفسير هذه الاتفاقية أو تنفيذها يمكن تسويته بطريقة ودية. وفي حالة عدم وجود تسوية ودية، يرفع النزاع إلى المحكمة ذات الاختصاص.

المادة الثانية عشر: التسجيل
تخضع هذه الاتفاقية لإجراءات التسجيل ويتحمل الطرف الثاني هذه المصاريف.

المادة الثالثة عشر: السريان
يبدأ سريان هذه الاتفاقية من تاريخ توقيعها من الطرفين.

المادة الرابعة عشر: نسخ الاتفاقية
حررت هذه الاتفاقية من ثلاث نسخ أصلية، تسلم نسخة منها للزبون.

حرّر بـ.....بتاريخ .....

توقيع "البنك"

توقيع " الطرف الثاني "
بسبق بعبارة
" قرأت ووافقت عليها"

عقد وكالة لإجراء تجهيزات المرابحة

في ... بتاريخ ... قد تم التوقيع على هذا العقد بين كل من :

1- القرض الشعبي الجزائري (ق ش ج)(موكل)، شركة ذات أسهم برأس مال قدره 48 000.000.000 دينار جزائري، مسجلة تحت الرقم التجاري 99B0009292 ويوجد مقرها الاجتماعي بالجزائر العاصمة، في 02 شارع العقيد عميروش - الجزائر. الهاتف : 65/62 32 50 (023) - الفاكس 64 32 50 (023)،

المدعو أدناه ب (ق ش ج)، ويمثله : ... وصفته : ...

وهو مخول بالتوقيع نيابة عن البنك

2- السيدة\السيد(وكيل) : ... بطاقة التعريف الوطنية رقم : ...

وعنوانه : ...

الهاتف الجوال : ... هاتف المنزل : ... هاتف العمل : ... الفاكس : ... البريد الإلكتروني : ...

تم الاتفاق على ما يلي :

المادة الأولى : المحل

الغرض من هذه الوكالة هو تكليف الوكيل، الذي يقبل ذلك، بمهمة تنفيذ عملية شراء التجهيزات ...

المطلوبة بالمواصفات التالية :

إسم الصانع : ... علامة التجهيزات : ...

نوع التجهيزات : ...

باسم القرض الشعبي الجزائري وبالنيابة عنه، وفقا للشروط المنصوص عليها أدناه :

المادة الثانية : المورد، السعر وطريقة الدفع

يجب الحصول على التجهيزات من :

إسم المورد : ... النشاط : ...

العنوان : ...

السعر المتفق عليه مع البائع هو : ... (...)

يجب دفع هذا الثمن عن طريق صك بنكي.

المادة الثالثة : الصلاحية والمدة

يتم إعطاء هذه الوكالة فقط من أجل تحقيق هذه العملية.

وهي صالحة فقط لمدة 10 أيام ابتداء من تاريخ التوقيع. يتم تجسيد هذه الصفقة بتوقيع الوكيل على إشعار استكمال الوكالة وتوقيع البنك على إشعار بالقبول.

المادة الرابعة : تعهد

يلتزم الوكيل أمام البنك فيما يتعلق بإحترام أحكام هذه الوكالة.

التاريخ والتوقيع

الموكل	الوكيل
_____	_____

مصادقة هيئة الرقابة الشرعية

FICHE D'AVIS

Comité de Crédit Agence

AGENCE : BISKRA	**CODE : 305**	**N°**
		Date du Comité de Crédit :

Raison sociale	
Activité	
Identifiant client	
N° Compte	

DECISION DU COMITE DE CREDIT AGENCE

Le Comité de Crédit décide :

Compte tenu du résultat positif de la fiche scoring au financement à hauteur du montant maximum autorise nous sommes d'avis pour le financement à concurrence du montant de MDA représentant le financement des équipements dans le cadre de « EL MOURABAHA »

* MENSUALITE DE **DA**

Garanties : -Délég. Assurance TAKAFUL تأمين على الحياة

Président du Comité : Mr

Membre 1 : Mr

Membre 2 : Mme

Membre 3 :

Membre 4 : Mr

CPA Crédit Populaire d'Algérie	MANUEL DES PROCEDURES	Réf :
	Finance Islamique	
	Financement Mourabaha	
	Mourabaha Equipements	

ANNEXE 3. Bis :

قائمة الوثائق المكونة لملف
« *مرابحة تجهيز* »

- ☐ نسخة من وثيقة الهوية سارية المفعول ؛
- ☐ شهادة الإقامة ؛
- ☐ شهادة الميلاد رقم 12 ؛
- ☐ بطاقة عائلية أو فردية للحالة المدنية ؛
- ☐ شهادة عمل حديثة وآخر ثلاث كشوف رواتب وكشف المداخيل بالنسبة للعمال الإجراء؛
- ☐ إشعار ضريبي أو أي دليل اخر للدخل بالنسبة لغير الإجراء ؛
- ☐ نسخة عن البطاقة الجبائية للمقاولين الفرديين (تجار ، حرفيون، مهنيون ... إلخ) ؛
- ☐ ترخيص ممضى لاستشارة المكتب المركزي للمخاطر الخاصة بالشركات والأسر .
- ☐ ترخيص بفحص وضعية الراتب للمقترض؛
- ☐ فاتورة أولية لتجهيزات الجديدة التي تحرر باسم البنك
- ☐ شهادة صادرة عن شركة تمارس نشاطًا إنتاجيًا على التراب الوطني، تثبت أن السيارة موضوع طلب التمويل منتجة أو مركّبة في الجزائر ؛
- ☐ عرض أسعار وثيقة التأمين عن العجز المطلق والنهائي تكافل في شكل قسط واحد تكافل إن وجدت، وإذا تعذر الأمر ، اللجوء إلى تأمين عن العجز المطلق والنهائي الساري

القـرض الشـعـبي الجزائـري
CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE

Demande De Consultation De La Centrale Des Risques Entreprises Et Ménages De La Banque D'Algérie (MOURABAHA EQUIPEMENT)

Identification du client [1]

مركز بئر المغاطو

Emprunteur principal	caution

N° identification national NIN :

Nom :... .....

Prénom :.....

Marié(e) : ☐ Nom du conjoint : ....

Date de naissance : ☐☐☐☐☐☐ présumé : ☐

N° acte de naissance : ☐☐☐☐☐

Lieu de naissance : * Wilaya : ... .

* Commune :..... .....

Né (e) à l'étranger : * Pays : .....

Prénom du père : ....

Nom et prénom de la mère :... .....

N° Pièce D'identité /CN / :..... .....

délivré par : ... . Valable au : ☐☐☐☐☐☐

Adresse complète du client :..... .....

- Wilaya :..... .....
- Commune : ....

Je soussigné (e) avoir autorisé le crédit populaire d'Algérie (CPA); **Agence principale 305 BISKRA** à consulter la centrale des risques entreprises et ménages relevant de la banque d'Algérie, et autorise celle-ci à lui communiquer les renseignements enregistrés à mon nom.

Fait à BISKRA, le

Signature du client

[1] *Les informations inscrites en dessus doivent êtres relevés des documents d'identification officiels.*

عقد بيع تجهيزات بالمرابحة

في ..... بتاريخ ..... قد تم التوقيع على هذا العقد بين كل من :

1- القرض الشعبي الجزائري (ق ش ج) (بائع)، شركة ذات أسهم برأس مال قدره 48.000.000.000 دينار جزائري، مسجلة تحت الرقم التجاري 99B0009292 ويوجد مقرها الاجتماعي بالجزائر العاصمة، في 02 شارع العقيد عميروش - الجزائر. الهاتف : 65/62 32 50 (023) - الفاكس 64 32 50 (023)

المدعو أدناه ب (ق ش ج)، ويمثله ..... وصفته ..... وهو مخول بالتوقيع نيابة عن البنك

2- السيدة\السيد (زبون) : ..... بطاقة التعريف الوطنية رقم .....

وعنوانه .....

الهاتف الجوال : ..... هاتف المنزل : ..... هاتف العمل : ..... الفاكس : ..... البريد الإلكتروني : .....

وبعد أن أقر كلا الطرفين بصفتهما وأهليتهما لإبرام هذا العقد، قد تم الاتفاق على الآتي :

المادة الأولى : تمهيد

تنفيذاً لعقد الوعد بالشراء الموقع بين الطرفين بتاريخ .. / ... / ..... والذي تعهدا بموجبه على الالتزام بتنفيذ عملية الشراء بالمرابحة لصالح المشتري، فإن البائع أفاد بأنه قد قام بشراء المنتجات المتفق عليها بعقد الوعد بالشراء بمواصفاتها المطلوبة.

المادة الثانية : البيع

يبيع البائع للمشتري التجهيزات المطلوبة بالمواصفات التالية :

إسم الصانع : ..... علامة التجهيزات : .....

نوع التجهيزات : .....

المادة الثالثة : ثمن التجهيزات

التزاماً بما ورد في عقد الوعد بالشراء فإن أي من الطرفين لم يطلب من الاخر أي تعديل على سعر الشراء سواء للأجل أو للربح أو لاي أسباب أخرى :

السعر الأصلي : ..... (.....

مضافا إليه المصاريف الفعلية وقدرها : ..... (.....

وهامش ربح : ..... (.....

وبالتالي فإن ثمن البيع الإجمالي للمشتري هو : ..... (.....

وقد وافق المشتري على هذا الثمن.

المادة الرابعة : الإمتناع عن استلام التجهيزات

من حق البائع في حال امتناع المشتري أو عدم التقدم لاستلام المنتجات بعد توقيع هذا العقد بمدة تزيد عن أسبوع واحد بأن يطلب من المشتري تبرير عدم استلامه للمنتجات عن طريق الهاتف، أو البريد الالكتروني، أو الفاكس أو أي وسيلة اتصال.

ويحق للبائع أن يبيع المنتجات إذا زادت المدة عن عشرة أيام ابتداء من تاريخ إبرام هذا العقد دون الرجوع للمشتري ودون طلب الموافقة المسبقة منه.

في هذه الحالة، سيتم خصم مبلغ الضرر الفعلي والخسارة الفعلية اللذين يتكبدهما البائع (مبلغ البيع ناقص مبلغ الاقتناء) من مبلغ هامش الجدية الذي دفعه المشتري سابقاً، على أن لا يتجاوز الخصم قيمة الخسارة الحقيقية والضرر الفعلي فقط.

المادة الخامسة : رسوم تسجيل التجهيزات

سيقوم المشتري بسداد كامل الرسوم المترتبة على تسجيل المنتجات من ضرائب وتراخيص كما على البائع تزويد المشتري بأي إفادة تساعده في استكمال الإجراءات الإدارية.

المادة السادسة : سداد المبلغ

يتعهد المشتري بسداد الثمن الإجمالي للتجهيزات وفق الآتي :

بعد إمضاء العقد، يمكن احتساب هامش الجدية كدفعة أولى وقدرها :

وباقي المبلغ يقسط على عدد (.....) قسط شهري وتكون قيمة القسط :

وللبائع الحق في أن يبدأ بخصم الأقساط بعد شهر من تاريخ استلام المنتجات، ويفوض المشتري البائع بخصم الأقساط من أي حساب يخصه لدى البائع بما فيها حسابات الودائع إلى حين سداد كامل المبلغ.

المادة السابعة : الضمانات

الضمانات التي يطلبها القرض الشعبي الجزائري بموجب عقود المرابحة الخاصة بالتجهيزات هي :

- سجيل رهن حيازي على السلعة موضوع التمويل.
- التأمين على الوفاة والعجز المطلق والنهائي باسم الزبون لدى شركة تكافل.

يحق للبنك أن يطلب من الزبون الضمانات التي يراها مناسبة لتأسيس التمويل ومنحه.

المادة الثامنة : التسديد المسبق

يمكن للزبون التعجيل بدفع مبلغ الأقساط المستحقة بكاملها أو جزء منها ويجوز للبنك أن يتنازل عن هامش الربح أو جزء منه.

المادة التاسعة : التأخر في السداد

لا يحق للمشتري أن يتأخر في دفع المبلغ المستحق نقداً بالكيفية الموضحة في هذا العقد، كما لا يحق له أن يتأخر في دفع الأقساط المقررة، وفي حالة مماطلته أو امتناعه عن الدفع، تحل باقي الأقساط فوراً ويحق للبائع في حالة المماطلة أن يفرض غرامة تأخير تقدر ب 2%.

تجدر الإشارة إلى أن غرامة التأخير هذه لن يتم احتسابها كمنتج لصالح البنك، وإنما سيتم إيداؤها في صندوق الخيرات، ويتم إنفاقه تحت إشراف الهيئة الشرعية بالتنسيق مع الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء بالمجلس الإسلامي الأعلى، كما ورد في المادة 6 من تعليمة بنك الجزائر 20-03.

المادة العاشرة : فسخ العقد

من حق البائع فسخ التعاقد في حالة عدم التزام المشتري باستلام المنتجات كما نصت عليه المادة الرابعة.

المادة الحادية عشرة : تعديل العقد

تشكل مواد هذا العقد مجمل بنود التعاقد بين الطرفين ولا يمكن إجراء أي تعديل أو تغيير، حذف، رفض أو إنهاء أي شرط من هذه الشروط شفوياً، بل يجب أن يكون ذلك خطياً وموقعاً من الطرفين.

المادة الثانية عشرة: طرق حل النزاع

أي نزاع قد ينشأ بين الطرفين فيما يتعلق بتفسير هذا العقد أو تنفيذه يمكن تسويته بطريقة ودية. وفي حالة عدم وجود تسوية ودية، يقدم النزاع إلى المحكمة ذات الاختصاص الإقليمي.

المادة الثالثة عشرة : بدء تنفيذ العقد

يبدأ سريان هذا العقد من تاريخ توقيعه.

المادة الرابعة عشرة : بدء تنفيذ العقد

حرر هذا العقد من)4 (نسخ، نسخة للزبون وثلاث نسخ للبنك لإتمام إجراءات التسجيل بمصلحة الضرائب وتسلم أحد النسخ بعد ذلك للبائع.

التاريخ والتوقيع

المشتري _____

البائع _____

عقد شراء تجهيزات بالمرابحة

في : ..... بتاريخ : ..... قد تم التوقيع على هذا العقد بين كل من :

1- البائع (شخصية معنوية) : ..... بصفته : .....

وعنوانه : .....

سجل تجاري رقم : ..... رقم التعريف الجبائي : ..... رقم التعريف الإحصائي : .....

ويمثله في هذا العقد : ..... بطاقة التعريف الوطنية رقم : ..... وهو مخول بالتوقيع عنه في هذا العقد.

2- المشتري : القرض الشعبي الجزائري (ق ش ج)، شركة ذات أسهم برأس مال قدره 48.000.000.000 دينار جزائري، مسجلة تحت الرقم التجاري 99B0009292 ويوجد مقرها الإجتماعي بالجزائر العاصمة، في 02 شارع العقيد عميروش - الجزائر. الهاتف : 65/62 32 50 (023) - الفاكس 64 32 50 (023)

المدعو أدناه ب (ق ش ج)، ويمثله : ..... وصفته : ..... وهو مخول بالتوقيع نيابة عن البنك.

وبعد أن أقر كلا الطرفين بصفتهما وأهليتهما لإبرام هذا العقد، لذا فإنه قد تم الاتفاق على الآتي :

المادة الأولى : البيع

يبيع البائع للبنك المنتجات المطلوبة بالمواصفات التالية :

إسم الصانع : ..... علامة التجهيزات : .....

نوع التجهيزات : .....

ويتعهد البائع بأن المنتجات خالية من العيوب المصنعية ويعد ضامناً لها وفي حال وجود أي عيب فإنه سيقوم باستبدال المنتجات أو رد المنتجات وترجيع الثمن. يجب التفاوض على فترة عودة المنتجات إلى البائع في حالة اكتشاف عيب في الاتفاق العام بين البنك والبائع.

المادة الثانية : ثمن التجهيزات

ثمن التجهيزات المذكورة بالمادة الأولى هو :

..... (.....).

ولا يشمل هذا المبلغ أي مصاريف فعلية.

المادة الثالثة : طريقة الدفع

يتم الدفع بواسطة صك بنكي باسم البائع يسلم باليد أو يمكن أن يضاف المبلغ لحساب البائع بالبنك إن وجد. وفي هذه الحالة سيتم إرسال نسخة من إشعار الإيداع بأحد وسائل الاتصالات المعروفة.

المادة الرابعة : طرق حل النزاع

أي نزاع قد ينشأ بين الطرفين فيما يتعلق بتفسير أو تنفيذ هذا العقد يمكن تسويته بطريقة ودية. في حالة عدم وجود تسوية ودية، سيتم تقديم النزاع إلى المحكمة ذات الاختصاص الإقليمي.